السنن

للإمام الحافظ

أبي عبد الله محمد بن يزيد أبو عاجه الربعي - مولاهم - القزويني

(٢٠٩هـ/٢٧٣هـ)

مضبوطًا على ستِّ نسخٍ خطيَّةٍ

حققه وعلق عليه وحكم على أحاديثه

صالح بن محمد هادي

نشر

دار الصديق

للنشر والتوزيع

توزيع

مؤسسة الريان

للطباعة والنشر والتوزيع

جَميعُ الحُقُوقِ مَحفُوظَة لِلنَّاشِر

بموجب حقوق الطبع والتأليف والنشر

فلا يجوز نشر أي جزء من الكتاب أو تخزينه أو تسجيله بأية وسيلة
أو تصويره أو ترجمته دون موافقة خطية مسبقة من الناشر

الطبعة الأولى
١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م

دار الصديق

الجبيل - المملكة العربية السعودية

ص.ب: ٥٧٣ - رمز بريدي ٣١٩٥١ - هاتف: ٣٦٢٣٠١٨

مؤسسة الريان

بيروت - لبنان - تلفاكس: (00961 1) 651327 - 655383 ص.ب: 14/5136 الرمز البريدي 11052020

البريد الإلكتروني: Alrayan@cyberia.net.lb الموقع الإلكتروني: http:/alrayanpub.com

مقدّمة الناشر

الحمد لله حمد الشاكرين، اللهم صلِّ وسلِّم على أشرف المرسلين، سيدنا محمد الأمين، وعلى آل بيته الطيبين، وصحابته الغر الميامين أجمعين.....آمين.

قال الله سبحانه: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ ۝١ عَلَّمَ ٱلْقُرْءَانَ ۝٢ خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ ۝٣ عَلَّمَهُ ٱلْبَيَانَ ۝٤﴾ [الرحمٰن: ١ ـ ٤]، وقال جلَّ شأنه: ﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ لَتُبَيِّنُنَّهُۥ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُۥ فَنَبَذُوهُ وَرَآءَ ظُهُورِهِمْ وَٱشْتَرَوْا۟ بِهِۦ ثَمَنًا قَلِيلًا ۖ فَبِئْسَ مَا يَشْتَرُونَ ۝١٨٧﴾ [آل عمران: ١٨٧].

وتبين العلم درجات.....

فمن تبين العلم: نشره وطباعة كتب العلماء، وليس النشر فحسب، بل لا بد أن يضاف قَيْدٌ مهم، وهو أن يُنشر العلم بصورة لائقة به، من الدقة والإخراج الطباعي، وكذلك تيسير الاطلاع عليه، ولما كانت السنة النبوية مآب علماء المسلمين، وعوامهم في فهم القرآن الكريم، وهذا الدين المتين، وكان اتباع هذه السنة مردَّ حقيقة حبنا لله رب العالمين: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ۝٣١﴾ [آل عمران: ٣١].

فقد سعيتُ ـ مخلصًا إن شاء الله ـ إلى نشر كتب السنة نشرًا يليق بما تحويه من علوم ربانية الوحي.

واستعنت في ذلك بأفاضل العلماء وطلاب العلم.

وكان باكورة عملنا الجليل هذا الكتاب؛ كتاب "السنن" للإمام ابن ماجه، فقد قام الشيخ الفاضل عصام موسى هادي بجهد مشكور، وبذل موفور، وفهم منثور في تحقيق وضبط هذا السفر العظيم، أحد الكتب الستة ودواوين الإسلام.

وقد كان تحقيقه غاية في الدقة والجودة، فقد اعتمد على نسخ خطية متقنة عتيقة، غَمَرَها بفهم عميق لحقيقة فن التحقيق، غير غافل للطبعات السابقة للكتاب، ومستعيناً بأحكام شيخنا العلامة محمد ناصر الدين الألباني ـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ، وجعل الفردوس الأعلى

مثواه، بجوار حِبِّهِ ومبتغاه ـ في الحكم على أحاديث الكتاب، وإن خالفه في بعض الأحكام، وكتاب السنن لابن ماجه قد حوى من الضعيف الكثير مما وجب التنبيه عليه، وقد يسر الله سبل الطباعة مما جعلنا نضع هذه الأحكام بصور لا تغير في متن الكتاب كما تركه مؤلفه رحمة الله عليه.

و آمل أن تحظى هذه النشرة بقَبول أهل العلم وطلابه، وأن يستفيد منها عموم المسلمين.

كما آمل أن ييسر الله إخراجنا لبقية الكتب الستة، على نفس النهج الذي انتهجناه في سنن ابن ماجه من الدقة والأمانة والتطوير، خدمةً للسنة وللأمة الإسلامية، أعادها الله إلى جادة الطريق، ورزقها السبق في الدنيا والآخرة.

ونُبشر أهلَ العلم، وطلابَه ببزوغ فجر خروج "سنن الترمذي" قريبًا، إن شاء الله تعالى.

وأخيراً.... لا أنسى أن أشكر كلَّ مَنْ ساهم في العناية بهذه النشرة حتى خرجت بهذه الصورة، وأخص بالشكر الشيخ الفاضل عصام موسى هادي.

واللهَ أسألُ أن يتقبل مني هذا العمل، وهذه العناية بكتب السنة المطهرة، ويجعل كل ذلك مزدلفاً إلى رضاه، وأن يُشَفِّع فيَّ نبينا محمد ﷺ يوم لا ينفع مال ولا بنون، فما قصدتُ إلا نشر العلم حسبةً لله رب العالمين، وذخرًا بعد الممات اليقين.

الناشر
عبدالله بن ناصر الدوسري

مقدمة المحقق

الحمدُ لله ربِّ العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين؛ سيدنا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين، **أما بعد**:

فإن كتاب "السنن" ـ للحافظ أبي عبدالله ابنِ مَاجَهْ ـ أحد دواوين الإسلام الكبار، وسادس «الكتب الستة» التي عليها مدار الحديث؛ فحري بهذا السِّفْرِ العظيم أن يُعْتَنَى به ضبطًا وتخريجًا[(١)]، وخصوصًا أنه حتى هذه اللحظة لم يلق العناية اللائقة، إذ خلت طبعاته السابقة من مقابلته على أتقن المخطوطات، والتي ـ بحمد الله ـ توفر لنا بعضها.

فطبعة الأستاذ فؤاد عبدالباقي كثيرة التحريف والتصحيف.

وطبعة الدكتور الأعظمي أسْقَطَ منها عددًا لا بأس به من الأحاديث التي لم يجدها في أصله المخطوط، مع كونها مذكورة في «تحفة الأشراف»، وعزاها الأئمةُ الحفاظ لابن ماجه!

وطبعة الدكتور بشار عواد ـ والتي هي أَرْجى الطبعات السابقة[(٢)] ـ ضبط أسانيدها على «تحفة الأشراف»؛ فَقَوَّمَ بذلك كثيرًا من أسانيدها، وصانها من التحريف والتصحيف[(٣)]، لكن لم تحظ متونها ـ من العناية ـ بما حظيت به أسانيدها! ذلك أن «تحفة الأشراف» يُذْكَرُ فيها طرف الحديث، فجاء الدَّخَل على هذه الطبعة من قبل المتن[(٤)]!

أقول: فكان لا بُدَّ من عملٍ مُتْقَنٍ يَحْظَى به كتابُ ابن ماجه، يجمع ضبط السند والمتن؛ لذا عمدتُ ـ بحول الله وقوته ـ إلى هذا المبتغى، آملاً تحقيق هذا المرتجى، فضبطته على أتقن الأصول الخطية سندًا ومتنًا ـ كما تراه بدلائله إن شاء الله ـ، فالله أسألُ

---

(١) قال ابن القيم في زاد المعاد (١/٤٠٥): «قال شيخنا أبو الحجاج الحافظ المزي: وكتاب ابن ماجه إنما تداولته شيوخٌ لم يعتنوا به، بخلاف صحيحي البخاري ومسلم، فإن الحفاظ تداولوهما، واعتنوا بضبطهما وتصحيحهما، قال: ولذلك وقع فيه أغلاط وتصحيف». قلت: وانظر حديث رقم (٢٠٤٦).

(٢) وأما طبعة المعارف والتي عليها أحكام شيخنا فهي لم تضبط على أصول خطية، بل قوبلت فيما يظهر على نسخة الدكتور بشار، بدليل أن كل الأوهام التي في طبعة الدكتور وقعت في تلك الطبعة.

(٣) ومع هذا فقد وقعت له بعض التصحيفات والتحريفات والأوهام في أسماء الرواة والأسانيد نبهت على بعضها وهي أوهام قليلة مغمورة في بحر حسناته.

(٤) انظر حديث رقم (٢٠٥١).

أن يبارك في هذا العمل؛ الذي أرجو أن نكون به قد قاربنا الحصول على نسخة متقنة، تليق بمكانة هذا السِّفْر العظيم.

تنبيه: سيلمس القارئ في طبعتنا هذه فوائد كثيرة ـ بفضل الله وحده ـ، خلت منها الطبعات السابقة.

ومن تلك الفوائد استدراك ثلاثة أحاديث[(١)] من نسختين خطيتين، وهذه الأحاديث لم يذكرها ابن عساكر في أطرافه، واستدركها عليه الحافظ المزي في «تحفة الأشراف»، وقال بأنها ثابتة في عدة نسخ ومن عدة طرق، ومكانها عقب حديث (٢٠٩٣) وهي:

١ ـ حَدَّثَنَا عَبْدُالرَّحْمَنِ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ بْنُ سُوَيْدٍ، عَنْ يُونُسَ بْنِ يَزِيدَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ حَمْزَةَ بْنِ عَبْدِاللهِ بْنِ عُمَرَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: كَانَ أَكْثَرُ أَيْمَانِ رَسُولِ اللهِ ﷺ لَا وَمُصَرِّفِ الْقُلُوبِ. [تحفة ٦٧٠٩]

٢ ـ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَمْرِو بْنِ السَّرْحِ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِالْعَزِيزِ الأَيْلِيُّ ثَنَا سَلَامَةُ بْنُ رَوْحٍ عَنْ حَمْزَةَ بْنِ عَبْدِاللهِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَهُ. [تحفة ٦٧٠٩]

٣ ـ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ الطَّنَافِسِيُّ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ عَنْ سَالِمٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: كَانَتْ يَمِينُ رَسُولِ اللهِ ﷺ الَّتِي يَحْلِفُ بِهَا لَا وَمُقَلِّبِ الْقُلُوبِ. [تحفة٧٠٢٤]

أقول: وبعد كتابة ما سبق، وبينما أنا أعد الكتاب للطباعة خرجت طبعة من السنن بتحقيق الشيخ شعيب الأرنؤوط ومعاونيه في مكتب التحقيق ـ جزاهم الله خيرًا ـ طبع مؤسسة الرسالة، وهي طبعة مقابلة على أصول خطية، ومتقنة، فقمت بدراسة هذه الطبعة، ولي عليها ملاحظات مغمورة ـ إن شاء الله ـ في بحر حسناتهم، وهذه الملاحظات تتعلق بمنهج التحقيق، وأما سبق القلم الذي وقع لهم، أو سهو البشر من تصحيف في أسماء بعض الرواة[(٢)] أو ضبط راوٍ جانبوا فيه الصواب[(٣)]، أو ضبط كلمة في المتن على غير ما ضبطها به الحفاظ، فهذا لا يخلو منه كتاب.

أقول: لمكتب التحقيق في مؤسسة الرسالة منهج في ضبط الكتب التي يخرجونها

---

(١) قلت: ولم تقع أيضاً هذه الأحاديث في طبعة الرسالة.

(٢) مثل حديث (٦٦٣): «أخبرنا مسلم بن سعيد» قلت: قلدوا ما في نسخة الدكتور بشار وإلا ففي الأصول وكتب الرجال: «مستلم بن سعيد» وانظر أيضاً حديث (٢١٤٩).

(٣) حديث (١٤٢٣): "معدان بن أبي طلحة اليَعْمُري" بضم الميم قلت: والصواب أنه بفتح الميم، كما قيده الحافظ ابن حجر في التقريب، والسمعاني في الأنساب. وانظر أيضاً حديث (٢٢٥٨) و(٢٥٠٨) و(٤٠١١).

على الأصول الخطية، وهو أنهم يجعلون أوثق النسخ أصلاً، وهذا حق، ويضيفون على النص من الأصول الأخرى ما يرونه مناسبًا في الهامش، ولا ينبهون على كل خلاف بين الأصول، وهذا المنهج فيه خطأ وصواب، أما صوابه فما كل خلاف ينبغي أن ينبه عليه مثل: «النبي» و«الرسول»، و«وكان» «فكان»، و«وإن» «فإن» ونحو ذلك.

أما الخطأ فهناك أشياء ينبغي مراعاتها والتنبيه عليها وخصوصًا في المخطوطات المتعلقة بالحديث النبوي وعلومه، مثل وجود راوٍ بالكنية فقط في الأصل، وصُرح باسمه في نسخة أخرى، أو تصريح الراوي بالسماع في نسخة، وبالعنعنة في نسخة أخرى، ونحو هذه الأشياء.

ومما يؤسف عليه أن الإخوة الفضلاء أهملوا هذا الاختلاف بين الأصول الخطية التي اعتمدوها، وإليك بعض هذه الملاحظات:

أولاً ـ عدم الاهتمام بفروق النسخ بين صيغ السماع:

وهذا خلل كبير في منهج التحقيق، وخصوصًا في ضبط كتب السنة؛ لأنه يترتب على تلك الصيغ تصحيح الأحاديث وتضعيفها، وهذا أمر لا يخفى على حديثي.

- حديث (٣٨٥): «حدثنا ابن لهيعة عن قيس» قلت: في التيمورية[1]: «حدثنا ابن لهيعة حدثنا قيس».
- حديث (٤٧٦): «عن ابن أبي زائدة» في التيمورية: «حدثنا ابن أبي زائدة».
- حديث (٦٥٨): «عن حماد بن سلمة» في التيمورية: «حدثنا حماد بن سلمة».
- حديث (٦٨١): «عن عبيد الله» في التيمورية: «حدثنا عبيد الله».
- حديث (٦٩٤): «عن أبي قلابة عن أبي المهاجر» في التيمورية: «عن أبي قلابة حدثني أبو المهاجر».

ثانيًا ـ وجود كلمات زائدة في النسخ الأخرى على النص المعتمد:

وحيث إن المخطوطات تتعلق بضبط ألفاظ النبي ﷺ وأحاديثه فينبغي مراعاة هذا الخلاف بين النسخ، وهو ما لم يفعله الإخوة حفظهم الله.

- حديث (١٦): «وقال: أحدثك عن رسول الله ﷺ» في التيمورية: «وقال: إني أحدثك عن رسول الله ﷺ».

---

(١) وهي أقدم الأصول الخطية لسنن ابن ماجه فيما بين أيدينا اليوم.

- وفي نفس الحديث: «وتقول» وفي التيمورية: «وإنك تقول».
- حديث (٧٧): «حتى تؤمن بالقدر» في التيمورية: «حتى تؤمن بالقدر **كله**».
- حديث (١٥٠): «فإنه هانت عليه» في التيمورية: «فإنه قد هانت عليه».
- حديث (٢١٩): «خير من أن تصلي» في التيمورية: «خير لك من أن تصلي».
- زيادة ابن القطان عقب حديث رقم (٢٩٩): «ولم يقل في حديثه» في التيمورية وباريس: «ولم يقل **أبو حاتم** في حديثه» قلت: وهما نسختان معتمدتان في طبعتهم!
- حديث (٦٩٢): «صلاة العشاء» في التيمورية: «صلاة العشاء الآخرة».
- حديث (٦٩٣): «صلى بنا رسول الله ﷺ المغرب» في التيمورية: «صلى بنا رسول الله ﷺ **صلاة** المغرب».
- حديث (٢٣٠): «حدثنا محمد بن عبد الله بن نمير وعلي بن محمد **حدثنا**» قلت: في التميورية: «حدثنا محمد بن عبد الله بن نمير وعلي بن محمد **قالا**: حدثنا».

ثالثًا ـ الاختلاف بين الكلمات في الأصول الخطية، وهذا أيضًا غاية في الأهمية فيما يتعلق بضبط كتب السنة:

- حديث (٦٤): «وتؤدي الزكاة» في التيمورية: «وتؤتي الزكاة».
- حديث (٢٣٣): «أفضل في نفسي» في التيمورية: «أفضل في عيني».
- حديث (٢٨٤): «من آثار الوضوء» في التيمورية: «من آثار الطهور».
- حديث (١٥٨): «اهتز عرش الرحمن» في التيمورية: «عرش الله».
- حديث (٥٣٣): «طريقًا قذرة» في التيمورية: «طريق قذر».
- حديث (٣٦٤): «إذا شرب» في باريس: «إذا ولغ» وهي نسخة معتمدة عندهم في التحقيق، بل قال الحافظ ابن حجر في الفتح: «وهو في نسخة صحيحة من سنن ابن ماجه».
- (٧٥/٢): «باب **ما يقال في** التشهد والصلاة على النبي ﷺ» في التيمورية وباريس، وهما نسختان معتمدتان في التحقيق: «باب **ما يقال بعد** التشهد والصلاة على النبي ﷺ».
- حديث (٨٥٤): «سمعت رسول الله ﷺ إذا **قال**: ﴿وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ [الفاتحة: ٧]» في التيمورية: «سمعت رسول الله ﷺ إذا **قرأ**: ﴿وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾.

- حديث (٩٩٧): «يصلون على **الصف** الأول» في التيمورية: «يصلون على **الصفوف** الأول».

رابعًا ـ الخلاف بين النسخ في أسماء الرواة:

وهذا يجدر بالمحقق ذكره؛ لأن فيه فوائد لا تخفى مثل: ذكر راوٍ في نسخة بكنيته فقط، وذكره بالكنية مع الاسم في أخرى، أو التصريح بنسبته في بعض النسخ، أو وجود الخطأ في اسمه في نسخة دون أخرى وهكذا.

ومع الأسف فالقائمون على طبعة الرسالة أهملوا مثل هذا النوع من الخلاف بين النسخ، ومن أمثلته:

- حديث (١٦١): «عن **أبي هريرة**» قلت: في التيمورية: «عن **أبي سعيد**» وهو الصواب، بل قال الحافظ ابن حجر بأنه قد رآه في نسخة قديمة جدًا قرئت في سنة بضع وسبعين وثلاث مئة، وهي في غاية الإتقان.

  قلت: والعجيب أنهم نقلوا كلام ابن حجر، ولم ينبهوا على أنه وقع على الصواب في التيمورية، وهي من أصولهم المعتمدة في التحقيق.

- حديث رقم (٦): «حدثنا محمد بن بشار» قلت: وقع في مخطوطة التيمورية: «حدثنا محمد بن بشار **العبدي**» فكان يحسن استدراك نسبة الراوي من التيمورية وهي من النسخ المعتمدة عندهم بل هي أقدم النسخ الخطية التي بين أيدينا.
- حديث (٥٢): «حدثنا أبو كريب» في التيمورية صرح باسمه: «حدثنا أبو كريب **محمد بن العلاء**».
- حديث (٩٨): «عن عمر بن أبي الحسين» في التيمورية: «عن عمر بن سعيد بن أبي الحسين».
- حديث (٢٤٤): «حدثنا حفص بن سليمان» في التيمورية: «حدثنا حفص بن سليمان البزاز».
- حديث (٣٧١): «عن سماك» في التيمورية: «عن سماك بن حرب».
- حديث (٤١٠): «حدثنا شريك» في باريس وهي من النسخ المعتمدة عندهم: «حدثنا شريك بن عبدالله النخعي».
- حديث (٤٣٠): «عن عثمان» في التيمورية: «عن عثمان بن عفان».
- حديث (٥٩١): «حدثنا ابن علية» في التيمورية: «حدثنا إسماعيل بن علية».

- حديث (٨٢٤): «قال إسحاق» في التيمورية: «قال إسحاق بن سليمان».
- حديث (١٧٨٠): «حدثنا الحسن بن محمد الصباح» في التيمورية: «حدثنا الحسن بن محمد بن الصباح» وهو الموافق لما في كتب الرجال، وتحفة الأشراف.
- حديث (١٨٩٧): «عن أبي الحسين اسمه المدني» في التيمورية: «عن أبي الحسين اسمه خالد المدنى».

خامسًا ـ عزو كلمات إلى المطبوع مما يوحي عدم وجودها في الأصول الخطية:

وتكون تلك الكلمات بعينها موجودة في بعض النسخ المعتمدة في التحقيق، وهذا فيه قصور بين في أصول التحقيق.

- حديث (٦٢٩): «قالت: سألت» قال المحققون: «في النسخ المطبوعة سئل» قلت: وهو كذلك في التيمورية، فالعزو إليها مقدم على المطبوع.
- حديث (٦٦٧): قال المحققون في الحاشية: «أقحم في النسخ المطبوعة بعد هذا: ثم أمره فأقام الظهر» قلت: هي في هامش التيمورية، فكان ينبغي عزوها إلى النسخ الخطية بدل العزو إلى المطبوع.

سادسًا ـ اختلاف منهج المحققين:

لا يخفى على القارئ أن مكتب التحقيق في مؤسسة الرسالة فريق من طلبة العلم بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط، حيث يقوم هذا الفريق بتحقيق الكتب على أصول خطية، وكل مجموعة تتولى تحقيق جزء مقرر لها، وهذا واضح حيث يضعون اسم كل محقق على المجلد الذي حققه، ومن هنا ينشأ اختلاف منهج التحقيق بين واحد، وآخر، ومن أمثلة هذا الاختلاف البين:

- حديث (٥٠٨): «سمعت سفيان» قال المحققون في الهامش: «في (م): سفيان الثوري» قلت: وهذا يدل على اختلاف منهج المحققين فقد مرَّ عشرات الأسماء من هذا القبيل، ولم ينبه عليها.
- حديث (٦٢٤): «عن عروة بن الزبير» كتب المعلق في الهامش: «في (م) عروة، ولم ينسبه» قلت: للفائدة هو منسوب في نسخة (م) وهي التيمورية.

تنبيه: قال المعلقون على طبعة الرسالة في تعليقهم على حديث (٢٢٢): "تنبيه: من هذا الحديث إلى حديث رقم (٢٣٨) وعددها ١٧ حديثًا قد سقطت من نسخة (م)".

قلت: يقصدون بنسخة (م) التيمورية وهذا التعليق غير دقيق وبيانه:

١) الأحاديث (٢٢٢) حتى (٢٢٩) موجودة في نسخة التيمورية ورقة (٢٨).

٢) و الأحاديث من (٢٣٠) حتى (٢٣٣) موجودة في نسخة التيمورية ورقة (٢٩).

٣) وأما الأحاديث (٢٣٤) حتى (٢٣٨) فموجودة في نسخة التيمورية ورقة (٢٩) وما بعدها لكن بغير خط ناسخ الأصل.

سابعًا ـ متابعتهم ما في نسخة الدكتور بشار، وكذا نسخة فؤاد عبدالباقي مع خطئه، وتركهم الصواب الذي في نسخهم الخطية:

حديث (٣٧٥٥): «حدثنا أبو بكر حدثنا أبو أسامة حدثنا عبد الله بن المبارك».

قلت: والصواب أنه لا ذكر لأبي أسامة فيه كما هو في تحفة الأشراف، والنسخ العتيقة من ابن ماجه مثل التيمورية وباريس، وهما من النسخ المعتمدة في طبعتهم.

ووقع ذكر أبي أسامة في النسخة المحمودية وهي نسخة متأخرة حديثة، ووقع كذلك هذا الخطأ في نسخة فؤاد عبدالباقي، ومن ثم نسخة بشار، ومما يؤكد صواب ما في النسخ العتيقة أن شيخ ابن ماجه وهو أبو بكر بن أبي شيبة روى الحديث في المصنف (٢٦٥٢٨) عن ابن المبارك به دون ذكر أبي أسامة فيه.

قلت: هذه أهم الملاحظات على طبعة الرسالة، والله أسأل أن يوفقنا وإياهم لما يحبه ويرضاه.

ترجمة المصنف

هو الإمام الحافظ أبو عبدالله محمد بن يزيد ابن مَاجَهْ[١] الرَّبَعي ـ مولاهم[٢] ـ القَزْوِيني.

ولد سنة تسع ومئتين (٢٠٩هـ).

روى عن خَلْق كثير، منهم: أبو بكر بن أبي شيبة، وهشام بن عمار، وعلي بن محمد الطنافسي، ومحمد بن بشار وغيرهم.

وروى عنه: أبو الحسن بن القَطَّان، ومحمد بن عيسى الأَبْهَري، وأبو الطيب أحمد بن رَوْح البغدادي، وغيرهم كثير.

قال فيه أبو يعلى الخليلي: «هو ثقةٌ كبيرٌ، متفقٌ عليه[٣]، مُحْتَجٌّ به، له معرفةٌ بالحديث وحفظٌ»[٤].

وقال الإمام الرافعي في «التدوين في أخبار قزوين» (٤٩/٢): «وهو إمام من أئمة المسلمين، كبير متقن مقبول بالاتفاق».

وقال الإمام الذهبي فيه: «الحافظ الكبير الحجة المفسر».

وقال: «كان ابن ماجه حافظًا ناقدًا صادقًا واسع العلم»[٥].

وقال فيه الحافظ ابن كثير: «صاحب كتاب "السنن" المشهورة، وهي دالة على عمله، وعلمه، وتبحُّره، واطِّلاعه، واتباعه للسنة في الأصول والفروع»[٦].

طاف البلاد في سماع الحديث وجمعه؛ فرحل إلى الرَّيِّ، ونيسابور، والعراق، والشام، والحجاز، ومصر.

---

(١) اختُلِفَ هل هو لقب لأبيه، أم جده، أم هو اسم أمه؟ والصحيح: أنه لقب لأبيه. قال الإمام الرافعي: «كذلك رأيته بخط أبي الحسن القطان» قلت: ثم اختلف: هل يكتب بالهاء وصلًا ووقفًا؟ أم بالتاء المربوطة وصلًا وبالهاء وقفًا؟ والأجود أنه بالهاء وصلًا ووقفًا.

(٢) أي: مولى ربيعة.

(٣) أي: متفق على إمامته.

(٤) النبلاء للذهبي (٢٧٩/١٣).

(٥) النبلاء (٢٧٨/١٣).

(٦) البداية (٥٢/١١).

ألف كتاب «السنن»، وألف كتاب «التاريخ» في الرجال، قال فيه الحافظ أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي: «رأيت لابن ماجه بمدينة قزوين تاريخًا على الرجال، والأمصار من عهد الصحابة إلى عصره»[١]، وألف كتاب «التفسير» قال فيه ابن كثير: «ولابن ماجه تفسير حافل»[٢].

توفي ـ رحمه الله ـ يوم الاثنين، ودفن يوم الثلاثاء، لثمان بقين من شهر رمضان سنة (٢٧٣هـ).

---

(١) تاريخ دمشق (٥٦/٢٧٢).

(٢) البداية والنهاية(١١/٦١).

فصل في عنوان الكتاب

قلت: طبع كتابنا واشتهر باسم «سنن ابن ماجه»، ولا شك أن هذا ليس هو اسم الكتاب الذي سماه به مؤلفه، وإنما اسم الكتاب ـ كما هو مبين في عدد من المخطوطات، وأخصُّ منها التيمورية ـ: كتاب "السنن" تصنيف أبي عبدالله محمد بن يزيد ابن ماجه.

لذا أحببت أن أسميه بما سماه به مؤلفه.

فصل في مكانة الكتاب

قال الحافظ ابن رجب في «شرح علل الترمذي» (ص٣١١) ـ لما ذكر المتروكين والمجهولين الذين رووا عن الزهري ـ: «ويخرج ابن ماجه لبعضهم، ومن هنا نزلت درجة كتابه عن بقية الكتب، ولم يعده من الكتب المعتبرة سوى طائفة من المتأخرين».

وقال الملا علي القاري: «قال ابن الأثير: "كتابه كتاب مفيد قوي النفع في الفقه، لكن فيه أحاديث ضعيفة جدًا، بل منكرة!".

بل نُقِلَ عن الحافظ المزي أن الغالب فيما تفرَّد به الضعف[1]؛ ولذا لم يضفه غير واحد إلى الخمسة، بل جعلوا السادس "الموطأ" منهم رزين والمجد ابن الأثير».

وزاد المباركفوري في «مرعاة المفاتيح» (٣٦/١): «وفيه عدة أحاديث ثلاثيات من طريق جُبارة بن المغلِّس، وفيه حديث في (فضل قزوين) منكر؛ بل موضوع».

قلت: اختلف العلماء في سادس الكتب الستة، فمنهم من قَدَّمَ «موطأ الإمام مالك»، ومنهم من قدم «سنن الدارمي»، ومنهم من قدم «مسند الروياني»، ومنهم من قدم "السنن" لابن ماجه، والذي استقر عليه أهل العلم: أن كتاب "السنن" لابن ماجه هو سادس الكتب الستة.

وكان أَوَّلَ من ألحقه بالستة أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي.

قال الذهبي: «قلت: "سنن أبي عبدالله" كتاب حسن؛ لولا ما كدَّره أحاديث واهية ليست بالكثيرة»[2].

وقال الذهبي في "السير" (٢٧٨/١٣): «وعن ابن ماجه قال: عرضت هذه "السنن" على أبي زرعة الرازي، فنظر فيه، وقال: أظن إن وقع هذا في أيدي الناس تعطلت هذه

---

(١) قلت: نقل ابن القيم في زاد المعاد (٤٠٥/١) عن شيخ الإسلام ابن تيمية أنه قال: «وأفراد ابن ماجه في الغالب غير صحيحة». قلت: وتعقب الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ في تهذيب التهذيب (٤٦٨/٩) القائلين بذلك، فقال: «وليس الأمر في ذلك على إطلاقه باستقرائي، وفي الجملة ففيه أحاديث منكرة». ثم ذكر ـ رحمه الله ـ وجود أحاديث صحيحة وحسنة في أفراده عن الكتب الخمسة.

(٢) تذكرة الحفاظ (٦٣٦/٢).

الجوامع، أو أكثرها، ثم قال: لعل لا يكون فيه تمام ثلاثين حديثًا، مما في إسناده ضعف، أو نحو ذا.

قلت: وقد كان ابن ماجه حافظًا ناقدًا صادقًا، واسع العلم، وإنما غَضَّ من رتبة "سننه" ما في الكتاب من المناكير، وقليلٍ من الموضوعات، وقول أبي زرعة ـ إن صح ـ فإنما عنى بثلاثين حديثًا: الأحاديث المطَّرحة الساقطة! وأما الأحاديث التي لا تقوم بها حجة؛ فكثيرة، لعلها نحو الألف».

قلت: هذه نظرة إمام فاحص، فقد صدق الذهبي ـ رحمه الله ـ إذ بلغت الأحاديث التي قلت فيها: «ضعيف» أو «ضعيف جدًا» (٨٤٤) حديثًا، والأحاديث التي قلت فيها: «موضوع» (٥٤) حديثًا، والأحاديث التي قلت فيها: «منكر» (٥٤) حديثًا، والأحاديث التي قلت فيها: «شاذ» (١٧) حديثًا؛ فيكون مجموع الكل: (٩٦٩) حديثًا.

ولخص الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ أقوال الأئمة في الكتاب؛ فقال: «كتابه في «السنن»؛ جامع جيد، كثير الأبواب والغرائب، وفيه أحاديث ضعيفة جدًا»[1].

(١) تهذيب التهذيب (٩/٤٦٨).

وصف المخطوطات

وقفت على ست نسخ خطية للكتاب، ثلاثة منها في غاية الإتقان، تداولها حفاظ الإسلام ـ قراءةً وسماعًا ـ، وعليها خطوطهم! وإليك تفصيل النسخ التي اعتمدتها في ضبط هذا الديوان العظيم:

١ ـ التيمورية:

وهي نسخة متقنة ـ بل غاية في الإتقان[١] ـ وهي تُعَدُّ أقدم أصول «سنن ابن ماجه»، ـ فيما وقفنا عليه حتى الآن ـ، وهي من محفوظات الخزانة التيمورية بدار الكتب المصرية برقم (٥٢٢)، بخط الإمام الموفق ابن قدامة، وقابلها بأصل معتبر، وقد جاء في مواطن من طُرَّتها: «بلغت المقابلة بالأصل»، «بلغت مقابلةً بالأصل، والحمد لله وحده، وصلواته على سيدنا محمد النبي»، «وقفه[٢] كاتبه الإمام الأوحد الموفق»، «وقف هذا الجزء ـ وغيره من الأجزاء ـ: كاتبه الإمام الأوحد موفق الدين ـ أحسن الله مثوبته ـ ».

وجاء على طُرَّةِ الجزء التاسع من أجزاء النسخة: «نقلته من خط أبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي الحافظ[٣]، والحمد لله»، و«قوبل الأصل بخط الحافظ أبي الفضل محمد بن طاهر».

قلت: وقد سُمِعَتْ بالجامع الأموي، والمدرسة الضيائية، والجامع المظفري في جبل قاسيون، ومدرسة أبي عمر الصالحي الحنبلي، وبمسجد الحنابلة في بَعْلَبَك، وبالرباط الناصري في سفح قاسيون، والمدرسة الشرفية بحلب، كما يستفاد من السماعات التي عليها.

وسمعها الحافظُ المزي والحافظ الذهبي وقرئت عليهما، والحافظ ابن البرزالي،

---

(١) وفي هامشها إشارة إلى زيادات ابن القطان راوي سنن ابن ماجه على السنن.

(٢) وقال ابن قدامة مرةً ـ كما جاء على طرة بعض أجزائها ـ: «وقفه ـ ﷺ، وأحسن جزاءه ـ، لا يعار إلا برهن يحفظ قيمته».

(٣) وجاء في ترجمته في النبلاء للذهبي أنه نسخ سنن ابن ماجه عشر مرات بالرَّيّ.

والحافظ العلائي، والحافظ أبو عبدالله ضياء الدين محمد بن عبدالواحد المقدسي، والملك المحسن أحمد بن يوسف بن أيوب[١] وغيرهم ممن يأتي ذكرهم.

أقول: تقع هذه النسخة في مجلدين، بلغت أوراقهما (٥١٧) ورقة، في سبعة عشر جُزْءًا تسعة في المجلد الأول، وثمانية في المجلد الثاني.

نسخها الإمام ابن قدامة ـ بخطه الحسن ـ عن نسخة أبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي، ثم سمعها من ابنه أبي زرعة طاهر بن محمد المقدسي، وتاريخ نسخها قبل سنة (٦٠٠هـ) قطعًا[٢]، فقد جاء في سماعات الجزء السابع: «سمع جميع هذا الكتاب ـ من أوله إلى آخره ـ على الإمام العالم الأوحد الموفق أبي محمد عبد الله بن أحمد بن محمد ابن قدامة المقدسي ـ بقراءة أخيه الفقيه الإمام العالم أبي عبدالله محمد بن أحمد بن محمد ـ: إبراهيمُ بن عبدالواحد بن علي بن سرور المقدسي، وسمع المجلدة الثانية أبو الخير سلامة بن نصر بن (. . .)، وذلك في مدة آخرها في رجب من شهور سنة سبعين وخمسمائة».

قلت: فتاريخ هذا السماع ـ الذي على النسخة ـ يدل على أن ابن قدامة نسخها في بداية طلبه للحديث، وهو المتوقع؛ لأنه سمع من أبي زرعة «سنن ابن ماجه» سنة (٥٦١هـ) كما سيأتي ـ إن شاء الله.

أقول: وكان قد ساورني الشك أن يكون ابن قدامة هو ناسخها! وذلك أني رأيت في السماعات ـ ومنها على سبيل المثال الجزء التاسع ـ: «سَمِعَ جميع هذا الجزء ـ وهو التاسع من كتاب "السنن" لابن ماجه ـ على الشيخ الإمام العالم الحافظ الصدر الكبير جمال الدين أبي محمد عبدالقادر بن عبدالله الرهاوي، بسماعه من أبي زرعة طاهر بن محمد بن طاهر المقدسي، بقراءة الشيخ الإمام أبي عبدالله محمد بن القاسم بن الحسن المعروف بابن الزندليجي: المشايخ الأجلاء: نجم الدين أبو محمد عبد الله بن فضائل بن أبي بكر بن بلال المقدسي. . . . . .»، ثم ذكر منهم: خلف بن محمد بن خلف الكنري وعمر بن محمد بن عبد الله بن عبدالرحمٰن الخياط، ثم قال في نهاية السماع:

---

(١) وَحَرِيٌّ بأبناء المسلمين أن يعرفوا سيرة هذا الملك، الذي اعتنى برواية الحديث وسماعه، وَنَسَخَ المخطوطات الكبار، وسمعها من أئمة عصره مثل سنن أبي داود، وابن ماجه، ومسند أحمد وغيرها؛ فرحمه الله رحمة واسعة، وقد كتب بخطه على السنن بأنه: «فرغه نسخًا وقراءة وعرضًا».

(٢) قلت: ذهب بعضهم أنها نسخت سنة (٦٠١هـ) وبعضهم أنها سنة (٦٠٢هـ)؛ لأنهم رأوا هذه التواريخ في بعض السماعات التي على النسخة! قلت: وقد عايشت هذه النسخة، وتأملت جميع سماعاتها؛ فقد سُمِعَتْ على ابن قدامة غير مرة من قبل الطلبة ـ كعادة المحدثين ـ، فقد جاء في بعض السماعات أنه سمعها على ابن قدامة سنة (٥٧٠هـ) جماعة بقراءة أخيه أبي عبدالله محمد، وسمعها سنة (٦٠٠هـ) جماعة بقراءة يوسف بن خليل بن عبدالله الدمشقي ـ وهو كاتب السماع. وسمعت عليه أيضاً سنة (٦٠٤هـ) وسنة (٦٠٥هـ) وسنة (٦٠٧هـ).

«وذلك في مجلس واحد يوم السبت خامس وعشرين من ربيع الآخر من سنة **ست وتسعين وخمسمائة**، والحمد لله».

وتكرر هذا السماع في كل جزء من أجزائها مع اختلاف اليوم والشهر الذي سمع فيه، لكنها كلها في السنة نفسها (٥٩٦هـ)!

ثم قوي الشك حينما رأيت على ورقة منها: «عبدالقادر بن عبدالله الرهاوي، قرأ جميع هذا الكتاب على أبي زرعة المقدسي ـ رحمه الله ـ بهمذان، واستنسخه لدار الحديث المظفرية بالموصل، داعيًا لواقفه بخير الدنيا والآخرة، وعارض به»!

لكنه بخط غير خط كاتب النسخة قطعًا لرداءته، وجودة وحسن خط النسخة! فأخذت السماعات، وأعدت النظر فيها ـ تأملاً وتدقيقًا ـ، فعثرت على نصٍّ قد يكون موضحًا للنص السابق وهو: «عبدالقادر بن عبدالله الرهاوي، قرأ جميع هذا الكتاب على أبي زرعة المقدسي ـ رحمه الله ـ بهمذان من نسخة الكيا شيرويه بن شهردار الحافظ[١] وانتسخ نسخة لدار الحديث المظفرية بالموصل، وعارض بها، داعيًا لواقفه بخير الدارين».

فقوله: «وانتسخ نسخة لدار الحديث المظفرية بالموصل، وعارض بها، داعيًا لواقفه بخير الدارين»: دليل على أن النسخة التي كتبها الحافظ الرهاوي غير هذه النسخة! وزادني اطمئنانًا: أني رأيت في ترجمة عبدالقادر الرهاوي من «النبلاء» للذهبي قوله: «وكان رديء الكتابة، لم يتقن وضع الخط»!

ورأيت على طرة بعض الأجزاء: «سماع لعبد الله بن أحمد بن محمد ابن قدامة المقدسي منه[٢] ـ نفعه الله تعالى ـ **وهو كتبه بخطه**، وعارض به ببغداد ـ عفا الله عنه، ورحمه ووالديه، والمسلمين ـ » و«بلغت وأنا محمد بن جامع[٣] ومعي ابني **على صاحبه** الإمام موفق الدين، بقراءة الحسن البكري[٤]، وعارضت بنسختي، ولله الحمد».

فملت أن ابن قدامة ـ رحمه الله ـ هو ناسخها ومالكها[٥]، وأنه عارض نسخته بنسخة الرهاوي أيضًا، وأن الخط الرديء هو خط الرهاوي أو ألحق النساخ تلك السماعات بنسخة ابن قدامة، وخصوصًا أن نسخة ابن قدامة منسوخة قبل تلك السماعات، والله أعلم.

وعذرًا على هذا الاسترسال الذي يقتضيه البحث العلمي في بيان التوصل إلى ناسخها ما

---

(١) وهو الديلمي.

(٢) أي: من أبي زرعة طاهر بن محمد المقدسي.

(٣) وهو أبو المعالي.

(٤) وهو صدر الدين أبو علي الحسن بن محمد بن محمد البكري.

(٥) وإلا فنسخة الرهاوي أوقفها على دار الحديث المظفرية بالموصل، فمحال أن يتملكها ابن قدامة وهي وقف.

أمكننا إلى ذلك سبيلاً، وإلا فالنسخة ـ أيًا كان ناسخها ـ في غاية الإتقان، تداولها الحفاظ سماعًا وقراءةً ومعارضةً، ويظهر هذا في نهاية كل جزء من أجزائها، حيث يذكر فيه من سمعها على ابن قدامة، وتاريخ السماع، ومن قرأها وعارضها من الحفاظ وأجاز بها.

وأذكر منهم:

علي بن عبدالكافي الربعي، وأحمد بن المحب عبدالله المقدسي، وابنه محمدًا، والحافظ أبا الوفاء الحلبي، وإبراهيم بن عبد الله بن أحمد الزيتاوي النابلسي، والحافظ سليمان بن يوسف بن مفلح، والحافظ عبدالغني المقدسي، وشهاب الدين أبا عبدالله محمد بن خلف بن راجح بن بلال المقدسي، والحافظ عبد الله بن عبدالغني المقدسي بقراءته على ابن قدامة، والعلامة جمال الدين المطري مؤلف "تاريخ المدينة"، والإمام بهاء الدين أبا محمد القاسم بن المظفر بن محمود ابن عساكر الدمشقي، والفقيه الإمام يوسف بن خليل بن عبدالله الأدمي، وزين الدين البالسي، والحافظ سبط ابن العجمي إبراهيم بن محمد بن خليل الحلبي.

وقرأها على ابن قدامة الإمام العالم الأوحد شهاب الدين أبي محمد عبدالعزيز بن عبدالملك بن تميم الشيباني.

وسمعها على ابن قدامة الحافظ عز الدين أبو الفتح محمد بن الحافظ عبدالغني بن عبدالواحد المقدسي وأولاده أحمد وإبراهيم وعبدالرحمٰن.

وسمعها الفقيه مجد الدين أبو المجد عيسى ابن الحافظ موفق الدين ابن قدامة.

وَسُمِعَ على ابن قدامة بقراءة الفقيه أبي محمد عبدالرزّاق بن عبدالقاهر بن عبدالمنعم بن أبي الفهم الحراني.

«سمع هذا الجزء على شيخنا الإمام العالم العامل الزاهد شيخ الإسلام مفتي الأنام موفق الدين أبي محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي وفق الله به في الدارين بقراءة الفقيه الإمام العالم شهاب الدين أبي عبدالله محمد بن خلف بن راجح بن بلال المقدسي».

«فرغه سماعًا وعارض نسخته علي بن عبدالكافي الربعي».

وقرأها الإمام الذهبي وقرئت عليه فقد جاء فيها: «بلغ السماع في الثالث على الذهبي بقراءة ابن السراج»، «بلغ الذهبي في الأول».

«بلغ السماع على الذهبي بقراءة ابن عبدالحق في الناس بالصدرية بدمشق في ذي القعدة».

«بلغ السماع في الخامس على الذهبي بقراءة ابن السراج».

وظهر في سماعات الجزء الثاني أنه سُمِعَ على الموفق ابن قدامة كاملاً في يوم الأربعاء حادي عشر ذي القعدة سنة سبع وستمائة.

ومن السماعات أيضًا يظهر فيها سماع إسماعيل بن إبراهيم بن سالم المعروف بابن الخباز مع جماعة من الأئمة بقراءة الفقيه الإمام سيف الدين داود بن عيسى بن أبي بكر الكردي في يوم الاثنين سادس عشر شوال سنة أربع وخمسين وستمائة من الإمام شمس الدين أبي عبدالله محمد بن عبدالرحيم بن عبدالواحد المقدسي بسماعه من الموفق ابن قدامة.

وقرأها محمد بن أبي الفتح بن أبي الفضل البعلبكي بحضور جماعة من الأئمة في مجالس آخرها يوم الأحد ثامن عشر جمادى الأولى من سنة ثمان وستين وستمائة بمدرسة الصاحب محي الدين ابن الجوزي بدمشق على الشيخ الإمام العالم العامل جمال الدين أبي الفرج عبدالرحمٰن بن سليمان بن سعيد البغدادي بسماعه من الموفق.

وظهر في السماعات قراءة يوسف بن عيسى بن مسافر على ابن قدامة في يوم الأربعاء الثامن عشر من ذي القعدة سنة سبع وستمائة.

وفي السماعات أيضًا سماع عمر بن محمد بن علي الدينوري في ثالث شوال سنة ثمان وعشرين وسبعمائة من المسند المعمر شهاب الدين أحمد بن أبي طالب بن نعمة بن الشحنة الحجار بإجازته من ابن القبيطي، والأنجب الحمامي بسماعهما من أبي زرعة بسنده.

وجاء فيها أيضًا: «بلغ السماع في الثاني على ابن الشحنة، ومن معه بجامع دمشق بقراءة محمد بن طغربل الصيفي في سنة (٧٢٩هـ»).

«بلغ في الخامس بقراءة محمد بن يحيى بن سعد[1] بالرباط الناصري في سفح قاسيون».

«سمع جميع كتاب "السنن" لابن ماجه، وهو مجلدان من هذه النسخة على الشيخ الإمام الأوحد القاضي تاج الدين أبي محمد عبدالخالق بن عبدالسلام بن سعيد بن علوان البعلبكي، ومن أول الجزء الثالث منه إلى آخر الكتاب على الشيخ الإمام الحافظ شرف الدين أبي الحسين علي بن محمد بن أبي الحسين اليونيني بسماع الأول فيه أصلاً من العلامة موفق الدين ابن قدامة، وبإجازة الثاني من أبي محمد الأنجب بن أبي السعادات

---

(١) وهو شمس الدين محمد بن يحيى بن سعد المقدسي.

الحمامي، وأبي طالب عبداللطيف بن محمد بن علي بن حمزة ابن القبيطي بسماعهم من أبي زرعة بسنده بقراءة الفقيه الجليل الفاضل شمس الدين أبي عبدالله محمد بن عبدالرحمٰن بن سامة الطائي الجماعة السَّادة شمس الدين أبو العلاء محمود بن أبي بكر بن أبي العلاء الفرضي البخاري، وشمس الدين أبو عبدالله محمد بن إبراهيم بن غانم ابن المهندس، وابنه عبدالرحمٰن، وأخوه علي بن إبراهيم، وأبو بكر بن القاسم بن أبي بكر الرحبي، وإبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن بحتر المقدسي، وكاتب السماع يوسف بن الزكي عبدالرحمٰن بن يوسف المزي، وابنه عبدالرحمٰن، وجمال الدين يوسف بن عبد الله بن محمد ابن الشيخ عبدالله اليونيني. . . .» إلى آخر السماع.

«وسمع المجلد الثاني بالقراءة إسماعيل بن إسماعيل بن جوسلين وعبدالخالق بن عبدالسلام بن علوان المذكوران. نقله يوسف المزي عفا الله عنه من طبقة الأصل وهي على حاشية الكتاب».

«قرأت جميع الجزء الخامس والرابع قبله من هذه المجلدة على الشيخين الإمام الفاضل بهاء الدين أبي محمد القاسم بن المظفر بن محمود بن عساكر الدمشقي، وشيخنا الإمام الحافظ جمال الدين أبي الحجاج يوسف بن الزكي عبدالرحمٰن بن يوسف المزي أثابهما الله بسماع الأول إجازة من الأنجب الحمامي، وابن القبيطي بسماعهما من أبي زرعة، وبسماع الثاني من الشيوخ الثلاثة شيخ الإسلام شمس الدين ابن أبي عمر، والقاضي تاج الدين عبدالخالق، وعماد الدين ابن جوسلين البعلبكيين بسماعهم من الشيخ موفق الدين المقدسي بسماعه من أبي زرعة بسنده وذلك في مجلس واحد في يوم الأربعاء السادس والعشرين من رجب سنة تسع عشرة وسبعمائة بمنزل المسمع الأول داخل باب توما، وأجازا لي جميع مروياتهما بشرطه كتبه محمد بن حمزة بن عمر المجدلي، عفا الله عنهم آمين، والحمد لله وحده وصلى الله على محمد وآله وسلم».

«قرأت هذا الجزء وهو السابع من "السنن" على الشيخ الجليل المسند عز الدين أبي الفداء إسماعيل بن عبدالرحمٰن بن عمرو الفراء بسماعه فيه أصلاً من الشيخ الإمام موفق الدين رضي الله عنه. . . . . وكتب[1] القاسم بن محمد بن يوسف البرزالي عفا الله عنه والحمد لله رب العالمين».

«بلغ السماع في السادس بالناصرية بقراءة ابن البرزالي».

«بلغ في السادس على تاج الدين ابن راجح بقراءة الشيخ شمس الدين ابن الجزري».

---

(١) قلت: وقرأها أيضاً القاسم على أبيه الحافظ بهاء الدين أبي الفضل محمد البرزالي في خمسين مجلسًا كما جاء في بعض سماعاتها.

«من أول الكتاب إلى هاهنا[١] يرويه الشيخ سماعًا بقراءته على الأنجب الحمامي عن أبي زرعة ومن هاهنا إلى آخر "السنن" يرويه بالإجازة وكتب ابن البرزالي».

«بلغ السماع في الرابع على ابن الشحنة وبنت الواسطي ومن معهما بقراءة محمد بن طغربل الصيفي».

«سمع جميع كتاب "السنن" لأبي عبدالله محمد بن يزيد ابن ماجه القزويني على الشيخين الجليل الصدر الأصيل المسند بهاء الدين أبي محمد القاسم بن المظفر بن محمود بن أحمد بن محمد بن الحسن ابن هبة الله ابن عساكر المتطبب، والحافظ جمال الدين أبي الحجاج يوسف بن الزكي عبدالرحمٰن بن يوسف المزي بقراءة الفقيه الفاضل المحدث المفيد صلاح الدين خليل بن كيكلدي العلائي الجماعة السادة: الإمام بهاء الدين أبو محمد عبد الله بن محمد بن أبي بكر بن خليل المكي وأولاد المسمع الثاني محمد وهذا خطه وزينب وابن أخيهما عمر بن عبدالرحمٰن وأخته خديجة، وزوجة المسمع الأول فاطمة بنت علي بن أحمد الصالحي، وفتيانه فرج ومريم ونرجس إلا أن فرج نام في الميعاد الأخير[٢] وسمعه قبل ذلك بقراءة الشيخ علم الدين ابن البرزالي، وسمع الفقيه الفاضل المحدث الصدر الكبير ناصر الدين أبو عبدالله محمد ابن شيخنا القاضي الأجل شهاب الدين أبي العباس أحمد بن منصور بن إبراهيم الحلبي الجوهري من أول الجزء الرابع إلى آخر التاسع. . . . .» إلى آخر السماع.

قلت: وسمع "السنن" لابن ماجه ابنُ قدامة المقدسي من أبي زرعة طاهر بن محمد بن طاهر المقدسي بحق إجازته من أبي منصور المقومي إن لم يكن سماعًا بقراءة الشيخ الأجل الإمام العالم الأوحد حجة الإسلام أبي محمد عبد الله بن أحمد بن أحمد بن أحمد بن الخشاب القاضي.

قلت: وكان سماع ابن قدامة من أبي زرعة في ربيع الآخر سنة إحدى وستين وخمسمائة(٥٦١هـ) كما هو مبين في سماعات النسخة.

قلت: وكتب ابن قدامة بداية كل جزء من السبعة عشر من أجزاء النسخة: «كتاب السنن تصنيف أبي عبدالله محمد بن يزيد ابن ماجه رواية أبي الحسن علي بن إبراهيم بن سلمة بن بحر القطان عنه رواية الشيخ الجليل أبي منصور محمد بن الحسين المقومي عن أبي طلحة القاسم بن أبي المنذر الخطيب عنه أخبرنا به الشيخ أبو زرعة طاهر بن محمد بن طاهر المقدسي عن المقومي إجازة إن لم يكن سماعًا».

---

(١) أي: أبواب الأحكام.

(٢) تأمل أمانة علمائنا ودقتهم في كتب الحديث وسماعه.

٢ ـ نسخة مراد ملا:

نسخة جيدة بخط الإمام الحافظ ابن النجار[١] سنة (٦٢٤ هـ).

قال الذهبي في السير (٣٥٢/٢٢) في ترجمة ابن باقا: «قال ابن النجار: كتبت بخطي عنه سنن ابن ماجه».

وكان ابن النجار من قبل قد سمع "السنن" من ابن باقا في خان مسرور في القاهرة كما في السماعات التي في آخر النسخة بحضور جماعة من الحفاظ منهم المنذري وابنه في مجالس آخرها يوم الاثنين العشرين من شهر صفر سنة اثنتين وعشرين وستمائة.

جاء في آخر المخطوط: «سمع جميع هذا الكتاب بكماله من الشيخ الأجل العدل الأمين صفي الدين بقية المشايخ أبي بكر عبدالعزيز بن أبي الفتح أحمد بن عمر بن سالم بن باقا البغدادي بروايته عن أبي زرعة طاهر بن محمد بن طاهر المقدسي بقراءة محمد بن محمود بن الحسن بن النجار البغدادي عليه: المشايخُ القاضي الأجل العالم تاج الدين أبو عبدالله محمد بن صالح بن محمد بن حمزة بن محارب التنوخي المجلي، وابن أخيه جمال الدين أبو التقي صالح بن هاشم بن صالح، والفقيه زين الدين أبو محمد عبدالمنعم بن رضوان بن مناد المقرئ، والفقيه جمال الدين أبو محمد عبدالمحسن بن عبدالكريم بن ظافر الحصني الحنبلي، وأخوه أبو الحسن علي وابن أختهما محمد بن عبدالحميد بن عبدالمنعم بن عبدالمعطي، وتاج الدين أبو المعالي محمد بن عبدالكافي بن عبدالهادي الدرجي الحنفي الدمشقي ونجم الدين أبو العباس أحمد بن شمس الدين علي بن مظفر الأسدي الجيلي، وعلم الدين أبو المفاخر يوسف بن القاضي شرف الدين أبي الحسن محمد بن عبد الله بن علي بن عثمان المخزومي[٢] وفتاه صواب الحبشي الخادم والرشيد أبو بكر محمد ابن الحافظ عبدالعظيم بن عبدالقوي بن عبدالله المنذري[٣]، وفتاه صبيح الحبشي، والفقيه عماد الدين أبو العباس أحمد بن أبي الفضائل بن يونس الموصلي، وعبدالناصر بن مفضل بن عبدالناصر المخزومي، وأحمد بن محمود بن أحمد الميراثي الشيرازي الصوفي، ولولو بن عبدالله الرومي عتيق أحمد بن قميرة البغدادي والشريف جعفر بن محمد بن عبدالعزيز الإدريسي، وعلي بن أبي نصر بن أبي الجيش الواسطي، وعبدالرحمٰن بن مرتضي بن محمد المقرئ الشارعي، وأبو العز بن محاسن بن يوسف بن عبدالله الزيات المقرئ، ويحيى بن توبة بن شجاع التكريتي، وريحان بن عبدالله

---

(١) وهو الإمام الحافظ أبو عبدالله محمد بن محمود بن الحسن البغدادي المعروف بابن النجار ولد سنة (٥٧٨هـ) وتوفي سنة (٦٤٣هـ).

(٢) قلت: وحدث بسنن ابن ماجه سنة ثمان وستين وستمائة بالجامع المظفري من القاهرة.

(٣) مات رَحِمَهُ اللَّهُ شاباً واحتسبه أبوه الحافظ المنذري.

الحبشي المسروري، ومحمد بن عبدالمحسن بن أبي القاسم بن النيدي المحلي، وعبدالقوي بن عبد الله بن عبدالقوي الفقاعي، ومحمد وأبو بكر ابنا الحاجي سيف الدين كبان بن عيسى التركماني الحلبي، وعثمان بن علي بن يحيى الخشاب وحماد بن أبي الكرم بن حماد الهامي التاجر، وفاتهما مجلس واحد سمعوه بغير القراءة فكمل لهما الكتاب بالقراءتين، وجماعة كثيرون سمعوا بفوات، أسماؤهم مثبتة على نسخة الحافظ عبدالعظيم المنذري أيده الله وصح ذلك وثبت في مجالس آخرها يوم الاثنين العشرين من صفر سنة اثنتين وعشرين وستمائة بخان مرور الخادم بالقاهرة المحروسة، والحمد لله وصلى الله على سيدنا محمد النبي وعلى آله وسلم».

٣ ـ النسخة الفرنسية:

وهي نسخة متقنة مقابلة على أصلٍ مسموع على ابن باقا، وبأصلِ الحافظ المنذري ـ رحمه الله ـ فقد جاء في آخرها: «بلغ العرض بأصل الحافظ المنذري رَحِمَهُ اللَّهُ».

نُسِخَتْ سنة (٧٣٠هـ) ووقعت في سبعة عشر جزءًا، وقرئت على الإمام الذهبي فقد ورد في هوامشها في كل جزء من أجزائها «بلغ في الأول على الحافظ أبي عبدالله الذهبي بقراءة الشيخ عماد الدين ابن السَّراج[1] بالصدرية سنة تسع وثلاثين». «بلغ في الثاني على الحافظ الذهبي بقراءة الشيخ عماد الدين ابن السراج بالصدرية سنة تسع وثلاثين».

و«بلغ في الثالث على الحافظ الذهبي بقراءة ابن عبدالحق القرشي بالصدرية».

و«بلغ في الثالث على الحافظ أبي عبدالله الذهبي بقراءة الشيخ عماد الدين ابن السَّراج بالصدرية سنة تسع وثلاثين».

و«بلغ في الرابع على الحافظ الذهبي، وابن نباتة بقراءة ابن عبدالحق القرشي بالصدرية»، و«بلغ في الخامس على الحافظ أبي عبدالله الذهبي بقراءة الشيخ عماد الدين ابن السَّراج بالصدرية سنة أربعين في مستهل السنة المذكورة وهو يوم الجمعة».

«بلغ في السادس على الحافظ أبي عبدالله الذهبي بقراءة الشيخ عماد الدين ابن السَّراج بالصدرية في خامس المحرم سنة أربعين وسبع مئة».

وعليها سماعات لجماعة من العلماء ومنها ما يدل على أنها قرئت على جماعة من الحفاظ[2] كقوله: «بلغ الفارقي قراءة على الأشياخ بالزاوية» و«بلغ السماع على الأشياخ بالزاوية كتبه الفارقي» و: «بلغت قراءة في الرابع على المشايخ الخمسة كتبه أحمد بن مكتوم القيسي» و«بلغ السماع في الثاني سيدنا قاضي القضاة بدر الدين بن جماعة».

---

(١) وهو الحافظ أبو بكر بن أحمد بن أبي الفتح.

(٢) وظهر فيها سماع الحافظ جمال الدين المزي.

«بلغت قراءة في الثالث على المشايخ الثلاثة[١] كتبه أحمد بن عبدالقادر بن مكتوم بن أحمد القيسي» ثم كتب عند باب التسبيح في الركوع والسجود: «من هنا سُمِعَ على التزمنتي والرحبي» ثم صار يكتب: «بلغت على المشايخ الخمسة» «بلغت قراءة على المشايخ الخمسة في الميعاد السابع عشر يوم الثلاثاء السابع من شهر ربيع الآخر من سنة خمس وثلاثين وسبعمائة كتبه أحمد بن عبدالقادر بن أحمد بن مكتوم بن أحمد بن محمد بن سليم القيسي» «سمع جميع هذا الكتاب وهو كتاب "السنن" للإمام أبي عبدالله محمد بن يزيد ابن ماجه القزويني ـ رحمه الله ـ على المشايخ الخمسة الآتي ذكرهم فيه وهم الصدر الرئيس شهاب الدين أبو العباس أحمد بن منصور بن إبراهيم الحلبي الجوهري والشيخ الصالح المحدث المكثر بدر الدين أبو عبدالله محمد بن أحمد بن خالد بن محمد الفارقي والعدل الكبير كمال الدين أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن عبدالصمد التزمنتي والأصيل الكبير ناصر الدين أبو عبدالله محمد بن إسماعيل بن عبدالعزيز بن عيسى بن أبي بكر بن أيوب سبط أبي محمد عبدالولي بن يحيى بن حماد البعلبكي والشيخ المحدث زين الدين أبو بكر بن قاسم بن أبي بكر بن عبدالرحمٰن الرحبي الحنبلي أبقاهم الله تعالى ونفع بهم بسماعهم المبين أصلاً ونقلاً بقراءة العبد الفقير إلى الله تعالى أحمد بن عبدالقادر بن أحمد بن مكتوم بن أحمد بن محمد بن سليم القيسي الدمشقي والخط له الجماعة. . . . . .» ثم ذكر أسماء السامعين للكتاب

وَسُمِعَ على الشيخ المحدث نجيب الدين أبي عبدالله محمد بن أبي العباس أحمد بن محمد بن المؤيد الهمذاني والمقرئ أبي محمد شاكر الله بن غلام الله بن إسماعيل المعروف بابن الشمعة بسماعهما لجميعه من القاضي أبي بكر عبدالعزيز بن أبي الفتح أحمد بن عمر بن باقا البغدادي بسماعه من أبي زرعة طاهر بن محمد المقدسي خلا الأول والعاشر فاتاه رواهما إجازة إن لم يكن سماعًا عن أبي منصور محمد بن الحسين المقومي عن أبي طلحة القاسم بن أبي المنذر الخطيب عن أبي الحسن علي بن إبراهيم بن سلمة القطان عن ابن ماجه بقراءة الفاضل شرف الدين أبي محمد الحسن بن علي بن عيسى المعروف بابن الصيرفي وكذا بقراءة أبي عبدالله محمد بن عبدالصمد الترمنتي وبقراءة ولديه أبو بكر محمد وأبو إسحاق إبراهيم.

«وَسَمِعَ جميع كتاب "السنن" لأبي عبدالله ابن ماجه على الشيخين نجيب الدين أبي عبدالله محمد بن أحمد بن محمد الهمذاني، والمقرئ شرف الدين أبي محمد شاكر الله بن غلام الله بن إسماعيل عرف بابن الشمعة خلا الجزء الثالث فاته لم يُسْمَع على ابن الشمعة

---

(١) قلت: سمع أول الكتاب من ثلاثة وهم: ابن الجوهري وابن الفارقي وابن الملك الأيوبي ثم من باب التسبيح في الركوع والسجود بدأ السماع على الرحبي والتزمنتي.

بسماعهما لجميع الكتاب من عبدالعزيز بن أحمد بن عمر بن سالم بن باقا بسماعه من أبي زرعة[١] خلا الجزء الأول والعاشر فاتاه. رواهما عنه إجازة إن لم يكن سماعًا بسنده.

وعلى الصفي خليل بن أبي بكر بن محمد المراغي الجزء الأول، والعاشر، والسابع عشر بسماعه من الإمام أبي محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي لجميع الكتاب، وإجازته من ابن باقا واللفظ له قال: أخبرنا أبو زرعة بالسند المذكور.

أبو عبدالله محمد بن إسماعيل بن عبدالعزيز بن عيسى بن أبي بكر بن أيوب سبط أبي محمد عبدالولي بن يحيى بن حماد البعلبكي بقراءة جماعة...».

«سمع جميع هذا الكتاب وهو كتاب "السنن" لأبي عبدالله محمد بن يزيد ابن ماجه على المشايخ الأجلاء الفقيه الإمام عز الدين أبي العز يوسف بن عبدالمحسن بن يوسف الحمزي ومن قوله: باب فضل العلماء والحث على طلب العلم إلى آخر الكتاب على الشيخ أبي محمد شاكر الله بن غلام الله بن إسماعيل الشافعي والشريف أبي عبدالله جعفر بن الإمام جمال الدين أبي عبدالله محمد بن عبدالعزيز الإدريسي خلا من أول الجزء الثالث إلى قوله: باب الجنب يغتسل في الماء الدائم أيجزئه، ومن قوله: ما جاء في الاعتكاف إلى أبواب الطلاق، والفقيه تقي الدين أبي محمد عبدالقوي بن عبد الله بن عبدالقوي الشارعي من قوله: باب فضل العلماء والحث على طلب العلم إلى قوله: أبواب الجنائز، ومن قوله: ما جاء في الاعتكاف إلى قوله: باب الحلق وكان كثير النعاس[٢]، والإمام نجيب الدين أبي عبدالله محمد بن أحمد بن محمد بن المؤيد الهمذاني من أول الكتاب إلى قوله: باب فضل العلماء والحث على طلب العلم، ومن أول الجزء الثاني إلى أبواب الجنائز، ومن قوله: ما جاء في الاعتكاف إلى آخر الجزء الثامن، بسماعهم من أبي بكر ابن باقا بقراءة الإمام فخر الدين عثمان بن محمد بن عثمان التوزري»، قلت: ثم ذكر أسماء الحضور وذكر منهم: محمدًا وخديجة ولدي فخر الدين التوزري، وعلي بن جابر الهاشمي، وولده محمدًا وأبا عبدالله محمد بن أحمد بن خالد الفارقي، وعبدالكريم بن عبدالنور بن منير الحلبي، وهو الذي كتب السماع، والإمام الحافظ فتح الدين أبا الفتح محمد بن الإمام أبي عمرو محمد بن محمد بن أحمد ابن سيد الناس.

و «بلغ قراءة كاتبه الفقير سالم السنهوري المالكي[٣] على الحافظ الإمام والحبر الهمام محمد النجمي: نجم الدين الغيطي بمنزله المبارك خامس عشري شعبان سنة سبع وسبعين وتسعمائة والجماعة حضور».

---

(١) وهو طاهر بن محمد.

(٢) أي: تقي الدين الشارعي في حالة السماع عليه.

(٣) وقد أتم قراءة السنن وأجازه بها نجم الدين الغيطي كما في آخر الكتاب: «يوم الاثنين المبارك حادي عشر جمادى الآخرة سنة ثمان وسبعين وتسعمائة».

قلت: ومن فوائد النسخة ظهور بعض التعليقات المفيدة في هوامشها، والتصويبات لرواتها من "الأطراف" لابن عساكر وغيره مثل: «داود بن المحبر كذاب هالك والحديث لا أصل له» و«سليمان لم يلق مالك بن يخامر والحديث منقطع»، «سقط من السماع عن مرة ولا بد منه»، «يونس بن بكير سقط من بين ابن نمير وهشام ذكره ابن عساكر»، «سقط من الأصل عن المغيرة وقد أخرجه الترمذي عن عقار عن المغيرة».

قلت: وجاء في بدايتها:

«أخبرنا الحافظ أبو عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي قال: أخبرنا القاضي تاج الدين أبو محمد عبدالخالق بن عبدالسلام بن سعيد بن علوان البعلبكي قال: أخبرنا الإمام موفق الدين أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة قال: أخبرنا أبو زرعة طاهر. . . . .».

٤ ـ نسخة المحمودية:

وهي نسخة كاملة تقع في (٤٢٥) صفحة بخط محمد بن الحاج حسن الكانقري القسطنطيني الحنفي وكان الفراغ منها سنة (١١٧٩هـ) وهي نسخة مقابلة حيث ورد في عدد من هوامشها: «بلغ مقابلة».

٥ ـ نسخة عارف حكمت:

تقع في (٤٣٩) صفحة وهي نسخة كاملة واضحة لم يكتب الناسخ اسمه، ولا تاريخ النسخ، لكن جاء على أول ورقة بخط مغاير لصاحب النسخة بأنها قوبلت في المسجد النبوي على الأصل المشغولة منه، وبحضور جماعة من العلماء والمحققين وفضلاء بيت المقدس، وكتب ذلك عبدالمعطي الحنبلي: «وذلك في شهر رجب من شهور سنة ألف ومائة وستة وثلاثين من الهجرة النبوية على مشرفها أفضل الصلاة وأتم التحية، والحمد لله رب العالمين».

٦ ـ نسخة الأزهرية:

وهي نسخة كاملة تقع في (٣٥٧) صفحة لم يكتب الناسخ اسمه، ولا تاريخ النسخ في نهايتها لكن جاء في (ص١٧٨) منها ما يدل على أنها نقلت من أصل عتيق: «تم الجزء الأول بحمد الله وعونه وصلى الله على محمد عبده ورسوله وسلم وذلك بمكة أعزها الله تعالى في العشر الأواخر من رجب الفرد سنة تسع وستمائة وصلى الله على محمد وعلى آله، وصحبه أجمعين».

قلت: وهذا التاريخ المثبت ليس تاريخ النسخة الأزهرية، وإنما هو تاريخ النسخة المنقول منها؛ لأن خط الأزهرية لا يرقى لأن يكون من خطوط القرن السابع بل هو بخط القرن العاشر، وما بعده أشبه.

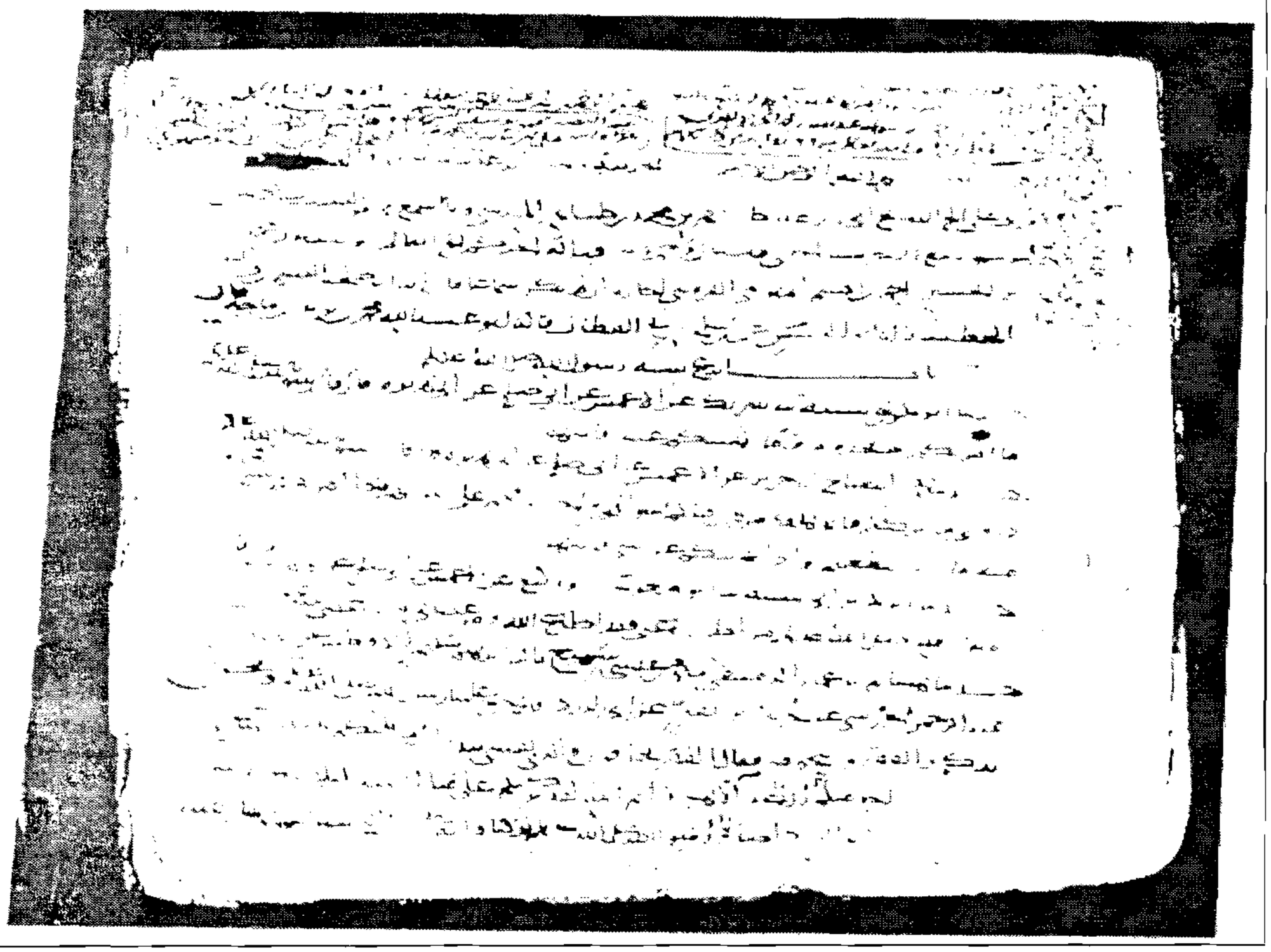

صورة من المخطوط: النسخة التيمورية

صورة من المخطوط: النسخة التيمورية

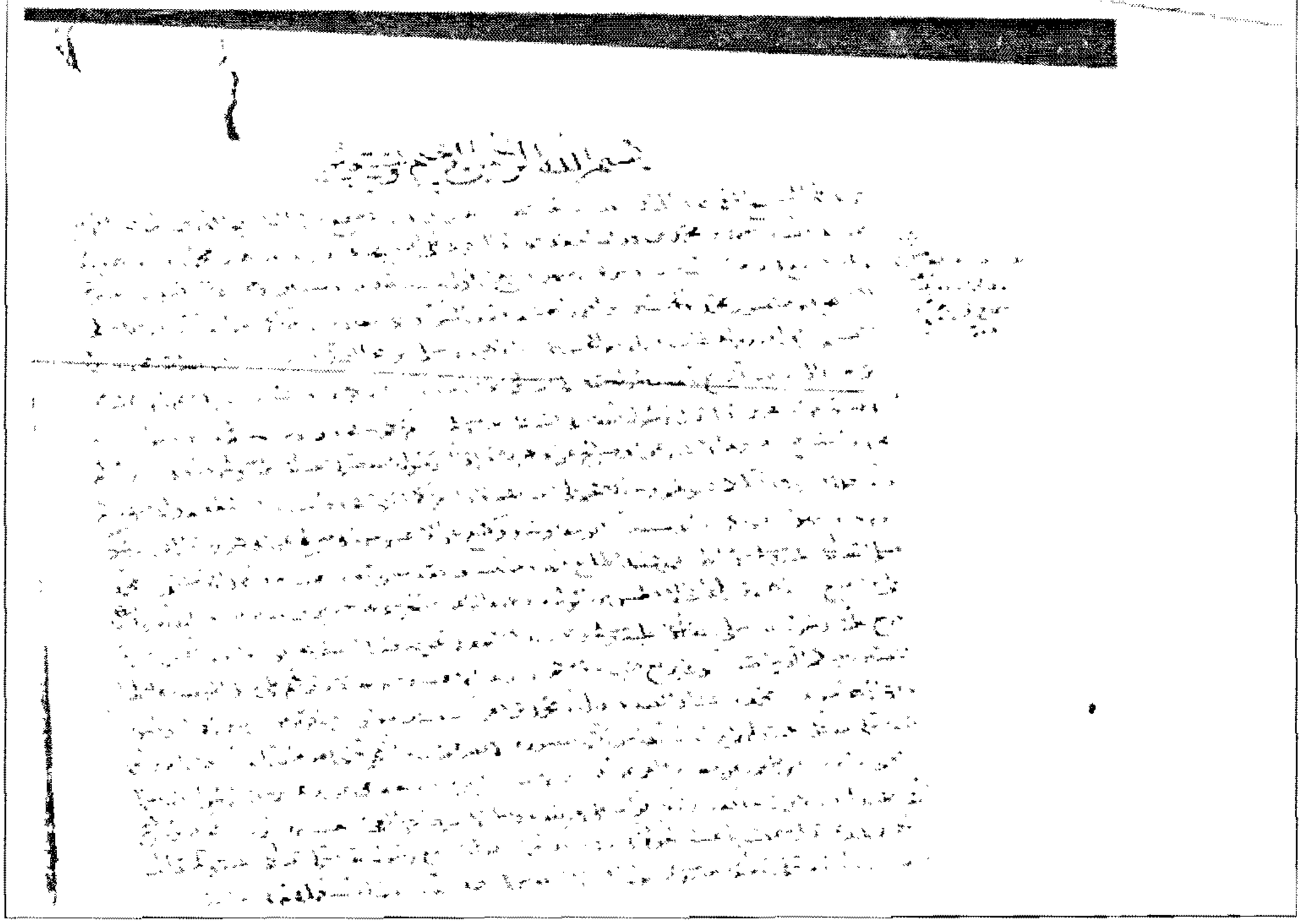

صورة من المخطوط: نسخة مراد ملا

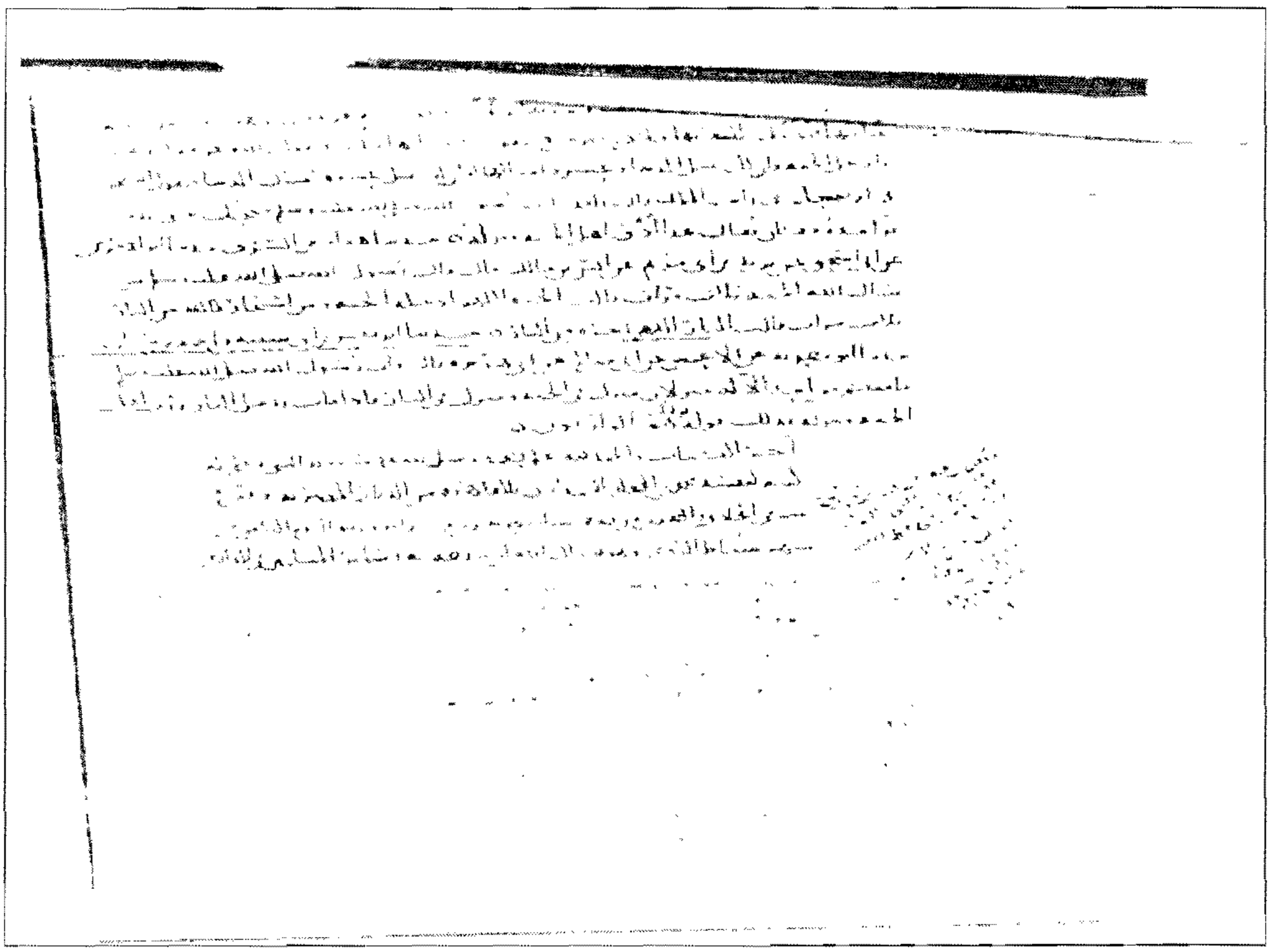

صورة من المخطوط: نسخة مراد ملا

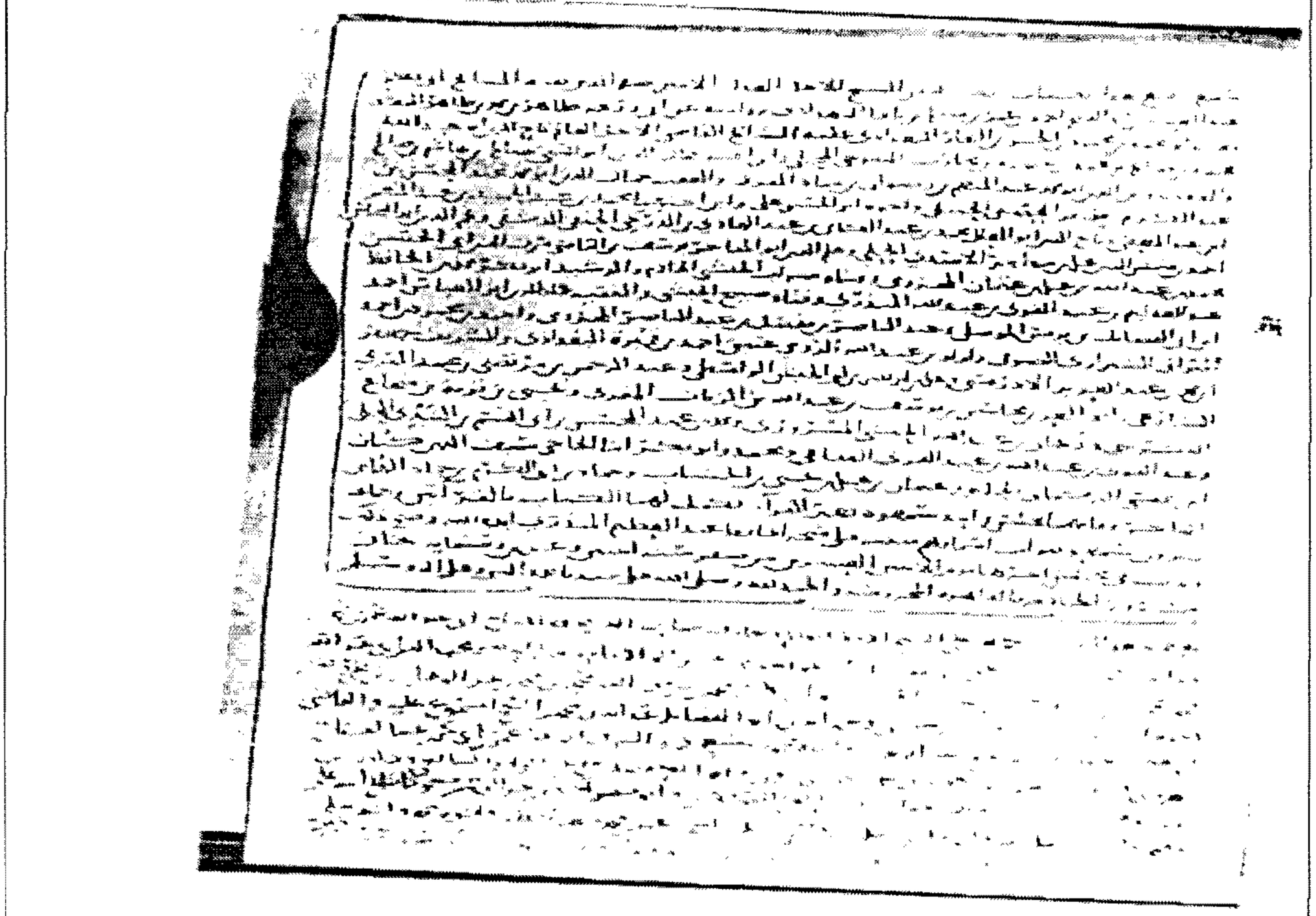

صورة من المخطوط: نسخة مراد ملا

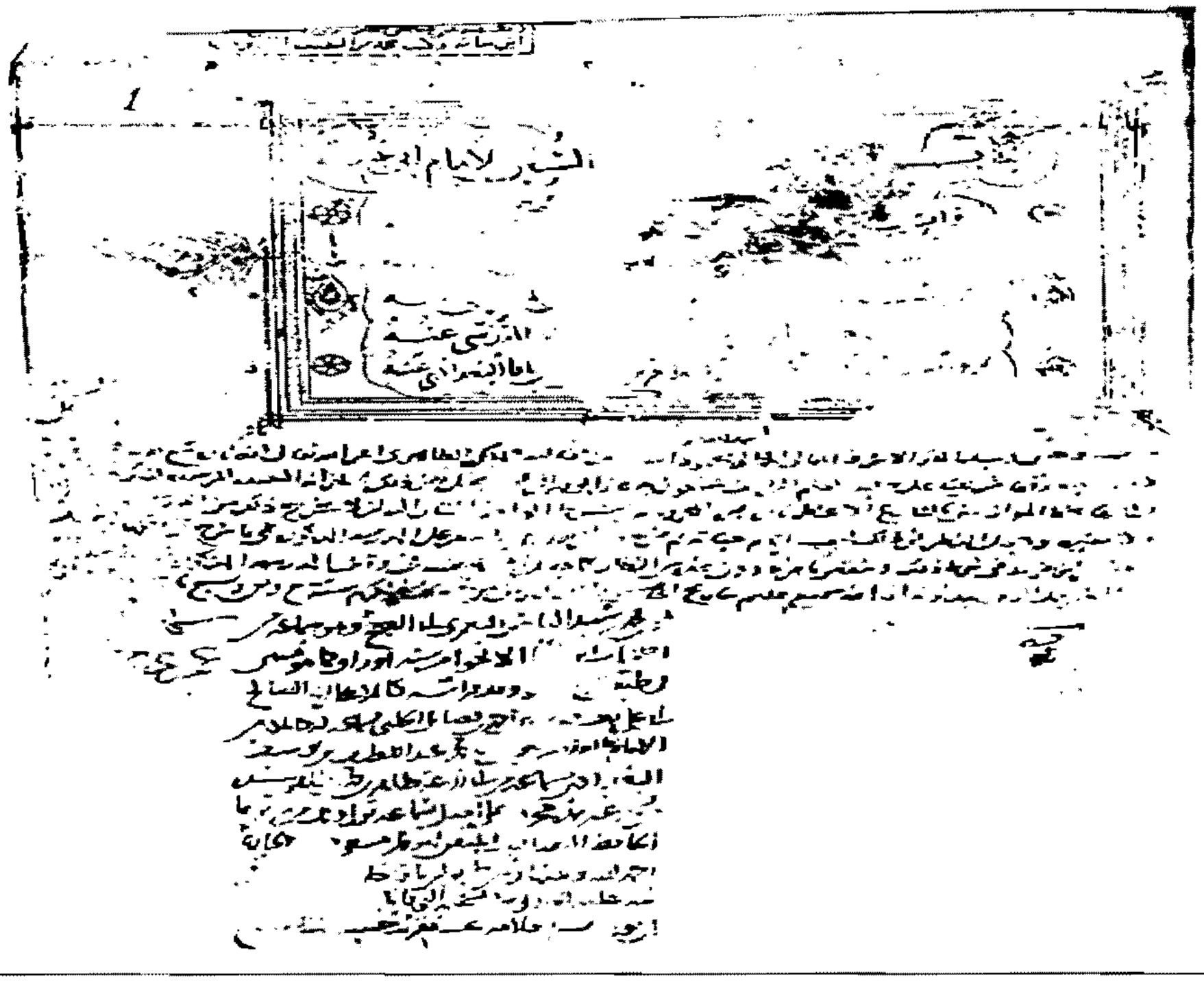

صورة من المخطوط: النسخة الفرنسية

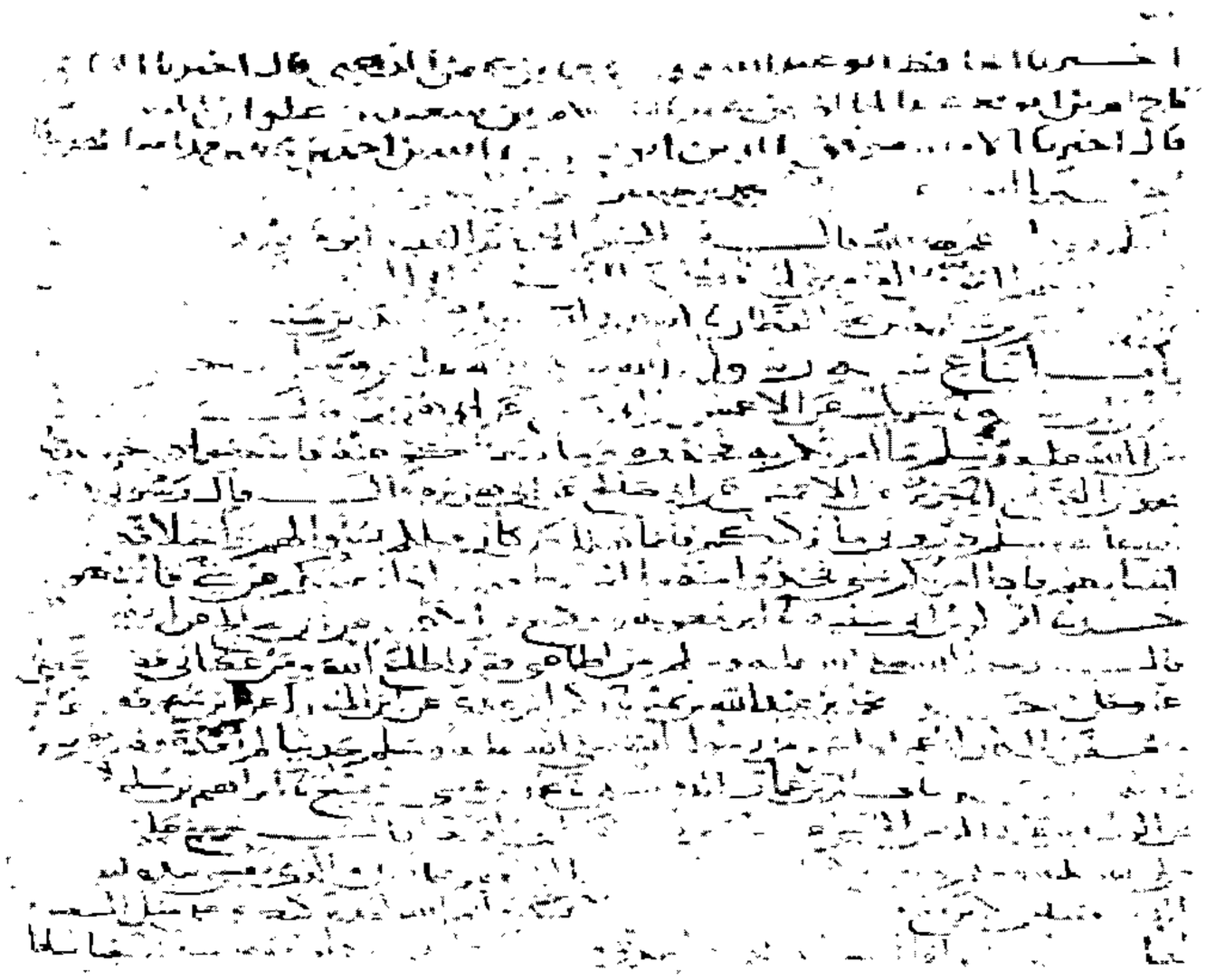

صورة من المخطوط: النسخة الفرنسية

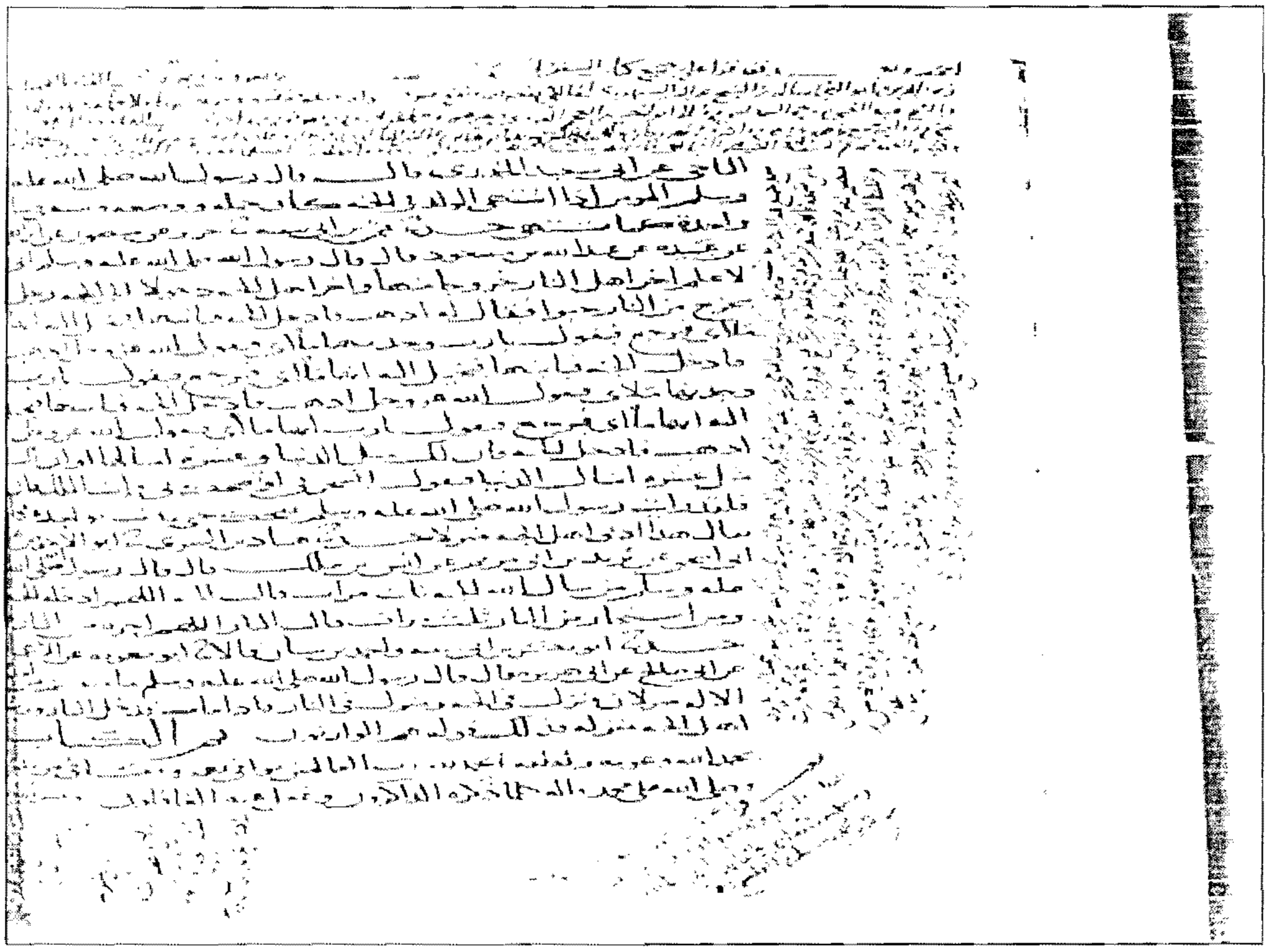

صورة من المخطوط: النسخة الفرنسية

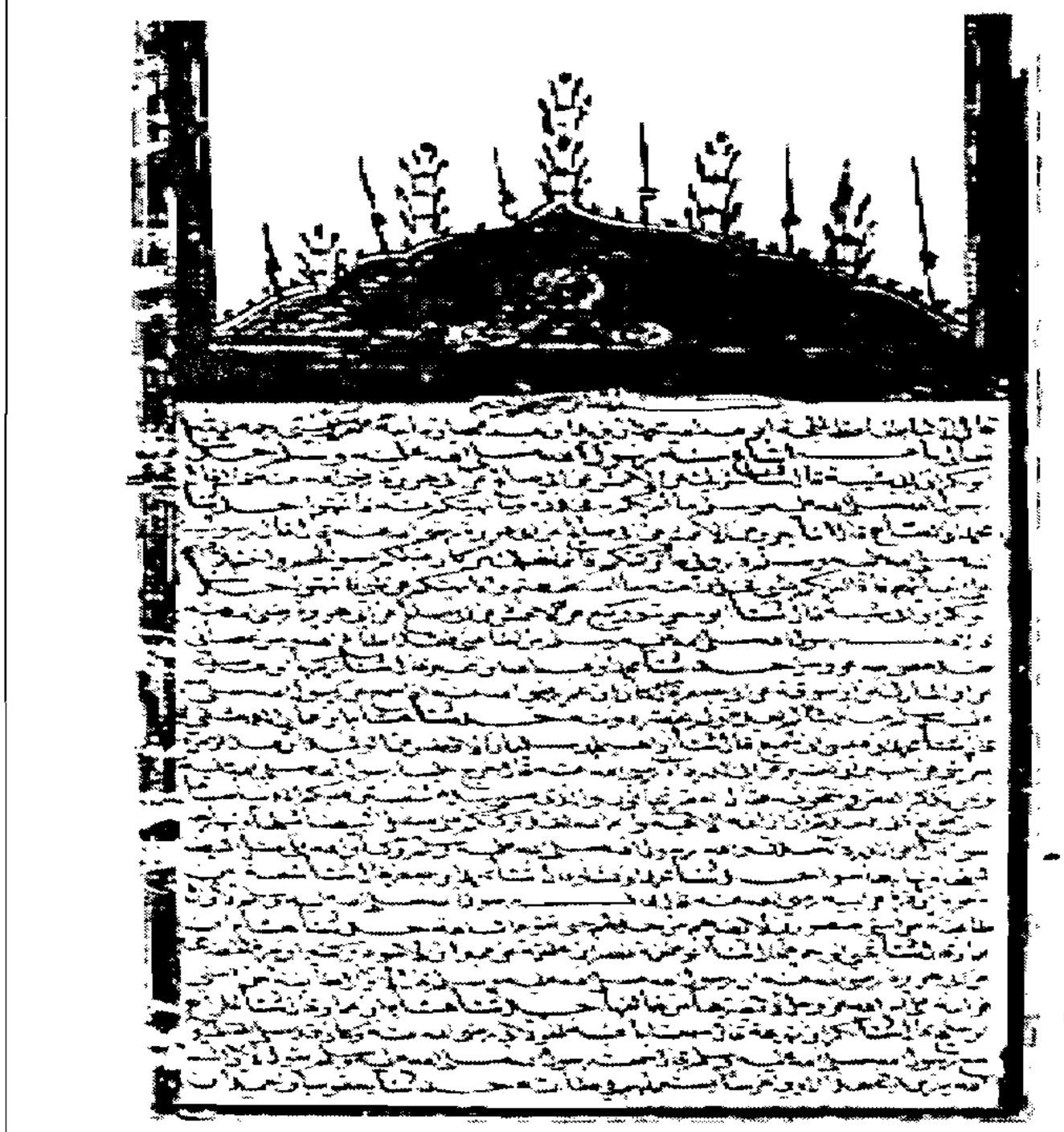

صورة من المخطوط: النسخة المحمودية

صورة من المخطوط: النسخة المحمودية

صورة من المخطوط: النسخة المحمودية

صورة من المخطوط: نسخة عارف حكمت

صورة من المخطوط: نسخة عارف حكمت

صورة من المخطوط: النسخة الأزهرية

صورة من المخطوط: النسخة الأزهرية

عملي في الكتاب

١ ـ ضبط نص الكتاب وذلك بمقابلته على النسخ الست المذكورة، وجعلت النسخة التيمورية أصلاً؛ لقدمها وغاية ضبطها، وما كان في سائر النسخ أضفته بين معقوفتين مع الإشارة لمصدر الزيادة إلا أن هناك عددًا من الأحاديث غير موجود في التيمورية، وهو موجود في سائر النسخ وتحفة الأشراف فعندها أثبته مع الإشارة إليه في الهامش.

٢ ـ وضعت عقب كل حديث رقمه في "تحفة الأشراف" للحافظ المزي، والذي يعد مصدرًا رئيسًا في ضبط أسانيد ابن ماجه، لكن ثمة أحاديث لم أجدها في "تحفة الأشراف" وهي ثابتة في الأصول الخطية، وأحيانًا لا أجده في أصولي الخطية، وهو موجود في التحفة، وإليك تفصيل ذلك:

- حديث (٥٧٦) لم يذكره المزي في التحفة، ولا هو في التيمورية، ولا في مراد وباريس، وهو ثابت في نسخة المحمودية.
- حديث (٦٢٠) لم أره في الأصول الخطية التي وقفت عليها، وذكره المزي في تحفة الأشراف؛ لذا أثبته.
- حديث (٩٢٠) ثابت في النسخ كلها ولم يذكره المزي في التحفة، واستدركه المحقق، والحديث ثابت في زوائد ابن ماجه للبوصيري برقم (٣٤٠).
- حديث (٢٤٠١) لم يذكره المزي في التحفة وذكره البوصيري في "مصباح الزجاجة" برقم (٨٤٨).
- حديث (٢٧٠٢) موجود في المطبوع، ولم أجده في النسخ الخطية، ولم يذكره المزي في "تحفة الأشراف".
- حديث (٢٧٤٤) لم يذكره المزي، واستدركه الحافظ في "النكت" فقال: «ثبت في بعض النسخ وأغفله المزي».
- حديث (٢٧٤٥) غير موجود في النسخة التيمورية، وهو ثابت في نسخة مراد وباريس، ولم يذكره المزي في التحفة.

- حديث (٢٧٤٨) غير موجود في التيمورية، وهو ثابت في مراد وباريس، ولم يذكره المزي في "تحفة الأشراف" لكن استدركه عليه الحافظ في "النكت الظراف".
- حديث (٢٧٥١) غير موجود في التيمورية، وهو ثابت في مراد وباريس، ولم يذكره المزي في التحفة، وذهب الدكتور بشار إلى أنه من زيادات ابن القطان.
- حديث (٣٠٣٣) لم يذكره المزي في التحفة وذكره البوصيري في زوائد ابن ماجه برقم (١٠٦١).
- حديث (٣٥٧٥) غير موجود في التيمورية، ومراد، وباريس، وَذُكِرَ في المحمودية، والأزهرية، ولما ذكر المزيُّ الحديث في التحفة لم يشر لرواية ابن ماجه.
- حديث (٣٦٣٣) ثابت في الأصول الخطية، ولم أره في "تحفة الأشراف".
- حديث (٤٠٣٣) ثابت في الأصول، ولم يعزه المزي في التحفة لابن ماجه.

٣ ـ قمت بتخريج الأحاديث[1] فما كان في الصحيحين أو أحدهما عزوته إلى مصدره، والعزو لهما أو لأحدهما مؤذن بالصحة.

وما كان في السنن فعزوته إلى مصدره مع بيان درجة الحديث صحة وضعفا، وما وافقت فيه شيخي وأستاذي الإمام الألباني ـ رحمه الله ـ وهو الغالب أثبت حكم شيخنا إذ نحن عالة عليه، وما خالفته فيه ـ وهو النادر ـ أثبت حكمي مع بيان حكم شيخنا، ووجه المخالفة له انظر على سبيل المثال: (٨١٥) (١٢٧٠) و(١٣٥٩) و(١٤٥٠) و(١٤٨٠) و(١٤٩٠) (١٦٧٥) و(١٧٥٢)، (١٧٧٤) (٢٤٦٣) (٢٥٩٧) (٣٥٠٨).

أقول هذا عرفانًا لفضله، وديانة وأمانة، ولا نتشبع بما لم نُعْطَ.

تنبيه:

سيجد القارئ بعضًا من الأحاديث قلت فيها: «صحيح لغيره»، «حسن لغيره» مع أن شيخنا قال في "صحيح سنن ابن ماجه": «صحيح» «حسن» وسبب هذا الخلاف أن شيخنا ـ رحمه الله ـ سار في كتبه القديمة على قوله: «صحيح» و«حسن» في الأحاديث الثابتة دونما تفصيل، ثم بدا له في آخر حياته ـ رحمه الله ـ لو أنه أعرض عن هذا الأسلوب وَفَصَّلَ الأحكام، «صحيح»، «صحيح لغيره»، «حسن»، «حسن لغيره»؛ لكان خيرًا وعليه سار في آخر كتبه تأليفًا[2]؛ وذلك أن الطريقة الأولى جعلت بعض المحققين

---

(١) ورمزت للبخاري (خ) ومسلم (م) والنسائي(ن) وأبي داود (د) والترمذي (ت).

(٢) انظر مقدمة صحيح الترغيب والترهيب.

يوجهون له سهام النقد ظانين أن الشيخ حسنه أو صححه من هذه الطريق الضعيفة، ويكون شيخنا قد أَعَلَّ هذه الطريق لكن وجد متابعًا أو شاهدًا دفعه إلى التحسين أو التصحيح[1] ومنها على سبيل المثال (١٢٧٢، ١٥٨٢، ١٦٠١)؛ لذا سلكت في هذا الكتاب في مثل هذه الأحاديث التي قد يخفى وجه تحسين أو تصحيح شيخنا إلى ذكر الحكم مُفَصَّلاً من كتبه الأخرى، مع مراعاة آخر أحكامه رحمه الله.

كما أن القارئ سيجد أحكامًا في بعض الأحاديث تختلف عن حكم شيخنا المثبت في طبعة المعارف من «سنن ابن ماجه» بعناية الشيخ مشهور حسن وعلى سبيل المثال منها: (١٠٥، ٤٢٥، ١٠٨٤، ١٤٥٦، ١٦٧٨، ١٧٨٨، ٢١٦٨، ٢٨١٩، ٣١٢١، ٣٤٣٧، ٣٥٣٠، ٣٦١٢، ٣٧٢٤، ٣٧٥٤، ٣٨٤٤) وذلك لاعتمادنا آخر أحكام شيخنا ـ رحمه الله.

ومن غريب ما رأيت في هذه الطبعة حديث رقم (١٠٠٨) وحديث (٢٩٦٠) وهما نفس الحديث وبنفس الإسناد جاء في الموطن الأول: «منكر بهذا اللفظ» وفي الموطن الثاني: «صحيح»!

٤ ـ شرحت الضروري من غريب الحديث، والتقطت الشرح غالبًا من شرح فؤاد عبدالباقي لسنن ابن ماجه، ومن لا يشكر الناس لا يشكر الله.

٥ ـ وشحت الكتاب بتعليقات، وحواشي مفيدة التقطها من حاشية السندي ـ رحمه الله ـ على «سنن ابن ماجه».

٦ ـ حافظت على الترقيم المشهور لابن ماجه، وثمة أحاديث حقها أن لا ترقم؛ لأنها من زيادات ابن القطان على "السنن" لكن درج الأستاذ فؤاد عبدالباقي على ترقيمها، وطار ترقيمه كل مطار حتى غدا هو الترقيم المشهور لابن ماجه.

٧ ـ قابلت الكتاب كله على المطبوعتين أعني نسخة الأستاذ فؤاد عبدالباقي ونسخة الدكتور بشار عواد، وما كان فيهما ولم أجده في أصل من أصولي الخطية ذكرته في الهامش، وأشرت إليه بقولي: «وفي المطبوع».

٨ ـ ميزت زيادات الحافظ ابن القطان فوضعت علامة النجمة (*) قبل الحديث إشارة إلى الأحاديث التي زادها ابن القطان على "السنن" لابن ماجه.

---

(١) فقد قال رحمه الله في مقدمة صحيح ابن ماجه(ص و): «لقد قويت أحاديث كثيرة أسانيدها في هذا الكتاب ضعيفة، وذلك لطرق أخرى أو شواهد فيه أو في غيره من كتب الحديث، فهي من النوع الذي يعبر عنه أهل الحديث بأنه صحيح لغيره أو حسن لغيره. أذكر هذا لكي لا يبادر أحد إلى الانتقاد...» ثم قال: «كلا ليست تلك الأحكام مرتجلة، وإنما هي ثمرة الانكباب على هذا العلم الشريف والتخصص فيه أكثر من نصف قرن من الزمان لوجه الله تبارك وتعالى بكل شوق ورغبة واجتهاد في تحصيله آناء الليل وأطراف النهار...» إلى آخر كلامه الماتع رحمه الله.

٩ ـ جمعت كثيرًا من تعليقات الأئمة والحفاظ على أسانيد ابن ماجه، ومتونه سواء منها ما يتعلق بأوهام في الرواة أو ما يتعلق باختلاف النسخ الخطية للسنن في ضبط أسماء بعض الرواة أو المتون.

١٠ ـ ضبطت ما أشكل من أسماء الرواة بالحروف.

منهجي في التحقيق:

أشرت إلى الخلاف بين الأصول الخطية إلا ما كان غير ذي بال مثل: النبي والرسول، وقال وفقال، ﷻ سبحانه وتعالى، أنبأنا وأخبرنا، أما صيغ التحديث التي تؤثر مثل: حدثنا وعن؛ فإني أبينه.

واعلم أني قد جعلت التيمورية أصلاً كما أسلفت، وأشرت إلى خلاف غيرها في الهامش، وأحيانًا أثبت في بعض المواطن ما كان في غيرها إذا تضافرت عليه النسخ مع الإشارة إليها في الهامش، وإذا كانت ثمة زيادة عما في التيمورية فإني أثبتها مع موضعها بين معقوفتين مع الإشارة إلى مصدرها، وإذا كانت الزيادة في "مراد" و"باريس" أو في إحداهما فإني لا أتجاوزهما إلى غيرهما بل أقتصر عليهما، ثم قدمت المحمودية، ثم الأزهرية، ثم عارف.

وفي الختام أسأل الله العظيم أن يبارك في هذه الطبعة ـ كما بارك في أصلها ـ التي حرصت كل الحرص على صيانتها، وإخراجها بثوب قشيب، ومع هذا فلا أدعي الكمال ورحم الله القائل:

يا ناظرًا في الخط كيف صورا فَلْتَدْعُ لي يا سيدي بالمغفرة
وإنْ تَجِدْهُ عَيْبًا او[1] تصحيفا أصلحه يا أخي وكن ظريفا

وكتبه

عصام موسى هادي

عمان ـ الأردن

ظهر يوم السبت[2] ٢٤/من شهر ذي القعدة/١٤٢٩هـ

الموافق ٢٢/١١/٢٠٠٨م

---

(١) بهمزة وصل للوزن.

(٢) ثم أعدت النظر فيه وكان الفراغ منه بعد عصر يوم السبت ٢١/جمادى الأولى سنة ١٤٣٠هـ الموافق ١٦/٥/٢٠٠٩م.